الأمـم المتحـدة
S/PV.8908



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٠٨

الأربعاء، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لافوينتي راميرس/السيدة بوينروسترو ماسيو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس

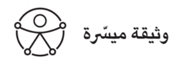
جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

21-34300 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وطاجيكستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة فريشتا كريم، مديرة منظمة شارماغز.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ليونز.

السيدة ليونز (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة. وكذلك أشكر أعضاء المجلس على الفرصة للتحدث عن أفغانستان في هذا الوقت الحرج جدا.

نوقشت احتياجات أفغانستان وتم اتخاذ إجراءات بشأنها في هذه القاعة بتعاطف وسخاء كبيرين على مدى السنوات العشرين الماضية. ولكن، مع استيلاء طالبان على السلطة، يشعر الشعب الأفغاني الآن بأنه قد تم التخلي عنه ونسيانه، بل ومعاقبته بسبب ظروف ليس له يد فيها. إن التخلي عن الشعب الأفغاني الآن سيكون خطأ تاريخيا – خطأ ارتُكب من قبل وكانت له عواقب مأساوية.

أود أن أبدأ أولا بتقديم تقييم عام لإدارة طالبان بحكم الأمر الواقع، استنادا إلى تعاملاتنا معهم في كابول والولايات خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأود أن أسلط الضوء على أن تفاعلاتنا الرسمية كانت مفيدة وبناءة بصفة عامة. وقد أكدت لنا سلطات الأمر الواقع أنها تريد وجودا للأمم المتحدة وتقدر مساعدتنا. وهي تواصل السعي للحصول على اعتراف دولي، فضلا عن سبل للتغلب على العجز الكبير في الثقة الذي تقر بوجوده بينها وبين المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بالحوكمة، فقد بدأوا في تحصيل الإيرادات من الجمارك واستخدموا بعض هذه الإيرادات للبدء في حل المسائل الملحة، مثل دفع رواتب الموظفين المدنيين جزئيًا. كما تواصل حركة طالبان توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد، وتسمح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية على نطاق واسع، بمن في ذلك للعاملات في مجال الأنشطة الإنسانية. وقد أتاحت لنا تلك الحالة الأمنية المتغيرة زيارة أجزاء من البلد لم نزرها منذ ١٥ عاما وقدمنا المساعدات الحاسمة الأهمية فيها.

وتأكدوا من أننا لم نحجم عن إثارة مسائل شائكة مع طالبان، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق العرقية وحقوق المرأة وتعليم الفتيات واستيعاب الجميع والتقارير التي سمعناها عن المضايقات وأعمال القتل خارج نطاق القضاء. وبصفة عامة، أدركوا تلك الشواغل واعترفوا في كثير من الأحيان بأنهم ارتكبوا أخطاء ويحاولون تصحيحها. بيد أنهم أوضحوا أيضا أن هناك حاليا حدودا للتنازلات التي يمكنهم تقديمها بشأن مسائل معينة.

وفيما يتعلق بتعليم الفتيات، أشارت السلطات الفعلية أنها ما فتئت تعمل على وضع سياسة وطنية حتى يتسنى للفتيات ممارسة حقن في التعليم في جميع أنحاء البلد، ولكنها تقول إنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لتوضيح السياسة وتنفيذها. وفي حين أن السلطات الفعلية قد أكدت في البداية حماية حقوق المرأة في إطار الشريعة الإسلامية، بما في ذلك التعليم، فقد حدث تقليص عام للحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات الأفغانيات. ويشمل ذلك تقييد حقهن في العمل وغياب المرأة عن محافل صنع القرار الرئيسية ومن المناصب العليا في الخدمة المدنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات تطبق بصورة متباينة في جميع أنحاء البلد، إذ أصبحت بعض المقاطعات أقل تقييدًا بشكل ملحوظ من غيرها.

وما زلنا ندعو إلى إدارة أكثر شمولا تعكس فيها المؤسسات الحكومية التنوع الواسع النطاق في أفغانستان. غير أننا شهدنا تقدما محدودا بشأن تلك المسألة. ويظل تشكيل الحكومة المؤقتة أو حكومة تصريف الأعمال - كما تطلق عليها حركة طالبان نفسها - من الذكور بالكامل، وأساسا من البشتون وينتمي جميع عناصرها تقريبًا لحركة طالبان. وعلى مستوى العاصمة والمقاطعات، لا تزال التعيينات الأخيرة مصممة فيما يبدو لمكافأة المقاتلين أكثر من تعزيز الحوكمة واستيعاب الجميع.

وتأكدوا أيضا من أننا نحافظ على اتصالات وثيقة مع قطاعات أخرى من المجتمع الأفغاني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك وسائط الإعلام، والمسؤولون الحكوميون السابقون، والمجتمع المدني، والمهنيون، وبالتأكيد الجماعات النسائية. ولا يزال الأفغان عموما متخوفين من نوايا سلطات حركة طالبان الفعلية في المستقبل. وتخفف تلك المخاوف من بعض أوجه الارتياح الناجم عن الانخفاض الملحوظ في حدة النزاع. وبالطبع يشعر أبناء الشعب الأفغاني بقلق بالغ إزاء اقتصادهم المشلول، وعدم قدرتهم على سحب الأموال، والمخاوف من عدم قدرتهم على توفير قوت يومهم وإطعام أطفالهم خلال فصل الشتاء في الأشهر المقبلة.

وهناك أيضا قيود على المظاهرات وغيرها من محاولات حرية التعبير. ولا تزال وسائط الإعلام موصدة، لأسباب مالية أحيانا، وأحيانا بسبب القيود المستمرة التي تفرضها السلطات الفعلية على محتوى منشوراتها وبثها. ويؤدي استمرار التوتر العرقي والعنف إلى إثارة القلق بشأن حقوق الأقليات، مع ورود تقارير عن عمليات إخلاء قسري تستهدف الأقليات.

وأود أن أقول إنه في حين تحسنت الحالة الأمنية عموما إلى حد كبير بالفعل بانتهاء النزاع، فإننا نتلقى بانتظام تقارير موثوقة عن حوادث تؤثر على حق الأفغان في الحياة وسلامتهم الجسدية. وتشمل تلك الحوادث تفتيش المنازل والإعدام خارج نطاق القضاء لأفراد أمن ومسؤولين في الحكومة السابقة. ويطبق النظام القضائي نفسه على نحو غير منصف. ويتفاوت توافر القضاة وموظفي الخدمة المدنية وأفراد الشرطة والموارد القانونية والمالية في جميع أنحاء البلد. ولا توجد نساء يعملن في قطاع العدالة. ولا يزال من غير الواضح كيف تعتزم السلطات الفعلية ضمان وكفالة إمكانية لجوء النساء إلى القضاء.

وثمة تطور سلبي رئيسي آخر هو عجز الطالبان عن كبح توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. ويبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، الذي كان يقتصر وجوده في السابق على عدد قليل من المقاطعات وكابول، ينتشر الآن في جميع المقاطعات تقريبا ويمارس أنشطته بشكل متزايد. وقد زاد عدد الهجمات زيادة كبيرة هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وفي حين وقع ٦٠ هجوما في عام ٢٠٢٠، فقد شن حتى الآن هذا العام ٣٣٤ هجوما نسبت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان أو في الواقع أعلن التنظيم مسؤوليته عنها. ويواصل التنظيم استهداف المجتمعات الشيعية. وتصر حركة طالبان على أنها تشن حملة منسقة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، ولكن هذه الحملة مثيرة للقلق من حيث أنها تعتمد على ما يبدو اعتمادا كبيرا على عمليات الاحتجاز خارج نطاق القضاء وقتل المشتبه في انتمائهم إلى التنظيم. وتستحق تلك المسألة أقصى قدر من الاهتمام من المجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن انطباعنا العام هو أن طالبان تبذل جهودًا حقيقية لتقديم نفسها كحكومة. لكن تلك الجهود مقيدة جزئيا بسبب نقص الموارد والقدرات، فضلا عن الأيديولوجية السياسية التي تتعارض من نواح كثيرة مع المعايير الدولية المعاصرة للحوكمة المترسخة في هذه القاعة، إذ لم تقم طالبان بعد بمد جسور الثقة الكاملة مع قطاعات كبيرة من الشعب الأفغاني، أو إقناعه بقدرتها على الحكم. كما تواجه الحركة تحديات للتصدي لبعض الانقسامات الداخلية الخطيرة. غير أنه يتعين على طالبان في نهاية المطاف أن تقرر ما إذا كانت ستحكم وفقًا لاحتياجات وحقوق السكان الأفغان المتنوعين، أو ما إذا كانت ستحكم على أساس أيديولوجية عقيمة وقاعدة طائفية محدودة.

ومنذ أن تولت طالبان السلطة، ركز أعضاء المجتمع الدولي، لأسباب مفهومة، على مساعدة الأفغان الراغبين في مغادرة البلد. وقد أدت المخاوف الواسعة النطاق من الحياة في ظل حكم طالبان إلى المشاهد المروعة التي شهدها الجميع في أعقاب استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس/آب عندما اختار آلاف الأفغان الفرار من البلد. ولكن يجب أن يتحول اهتمامنا الآن إلى العدد الأكبر بكثير من الأفغان الذين بقوا في البلد ولكنهم يواجهون في الأجل القصير مستقبلاً أشد سوءا.

إننا على شفا كارثة إنسانية؛ غير أننا على شفا كارثة إنسانية يمكن الوقاية منها والحيلولة دون وقوعها.

وقد شلت الجزاءات المالية المطبقة على أفغانستان النظام المصرفي، مما أثر على كل جانب من جوانب الاقتصاد. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر بنحو ٤٠ في المائة. والنقد محدود للغاية. ولا يمكن للتجار الحصول على خطابات الاعتماد. ولا يمكن للأشخاص الذين عملوا وأدخروا لسنوات الوصول إلى مدخراتهم. ولا يمكن دفع كامل مرتبات موظفي الخدمة المدنية، إن دُفعت أصلا. والأدوية أخذة في النفاد من المستشفيات التي ترفض استقبال المرضى. وارتفعت الأسعار مع ندرة السلع، مما فرض ضريبة تثقل كاهل أفقر الأفغان وأضعفهم حالا. وارتفعت أسعار الوقود والغذاء مع اقتراب فصل الشتاء. ويجري إغلاق نظام اجتماعي واقتصادي معقد بالكامل جزئيا بسبب تجميد الأصول وتعليق تدفقات المعونة غير الإنسانية وفرض الجزاءات.

ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن الأمم المتحدة، يواجه نصف الأفغانيين تقريبا أزمة أو مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي – ويمثل ذلك نصف السكان البالغ عددهم نحو ٣٨ مليون نسمة. وإذ نستهل فصل الشتاء، وتستهلك الأسر مخزوناتها الغذائية المحدودة جدا، فإننا نخشى، بل ونتوقع، أن ما يصل إلى ٢٣ مليون أفغاني سيكونون في حالة أزمة أو في مستويات الطوارئ من حيث انعدام الأمن الغذائي – وهو مستوى من بين أسوأ المستويات في العالم. ومن المرجح أن يتفاقم ذلك خلال فصل الشتاء، مما يجعل أفغانستان البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان في العالم يواجهون أكبر أخطار انعدام الأمن الغذائي، أي أن ٢٣ مليونا من إجمالي تعداد السكان البالغ ٣٨ مليون نسمة يواجهون أكبر مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وأكرر: البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان في العالم يواجهون أكبر أخطار انعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، وفي حين كان خطر المجاعة ماثلا في الغالب المناطق الريفية، من المتوقع الآن أن تتعرض له أيضا ١٠ مناطق من أصل ١١ منطقة من أكثر المناطق الحضرية اكتظاظاً بالسكان في أفغانستان بمستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى حالة الطوارئ.

وإذ نعمل في مواجهة عقبات هائلة – لكن مدعومين بالسخاء العارم للعدد الكبير من الجهات المانحة – فإننا نقدم كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية. ونحن – بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعديد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان – ممتنون للمانحين الذين مولوا الآن النداء العاجل لشهر أيلول/سبتمبر بالكامل تقريبا. وبحلول الفصل الثالث من هذا العام، قدمت المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المرافقة لها المساعدة إلى ما يقرب من ١٠,٥ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد. ويشمل ذلك المساعدة الغذائية، والمساعدة الزراعية والمساعدة على توفير أسباب المعيشة، وعلاج سوء التغذية الحاد للأطفال، والاستشارات الطبية، ونقل المياه بالشاحنات لإيصالها إلى آلاف الأشخاص المتضررين من الجفاف. وعلى نحو ما هو معلوم لدى المجلس من دون شك، فإن أفغانستان قد واجهت هذا العام ثاني حالة جفاف في أربع سنوات، بينما نتوقع مجددا عام جفاف آخر في السنوات المقبلة.

ولا يمكن أن يتوقف الدعم عند هذا الحد. غير أن رسالتي الرئيسية هي أن المساعدة الإنسانية ليست كافية. ويحتاج المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى إيجاد طريقة لتقديم الدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية، والعاملين في

برامج الأمن الغذائي، وفي نهاية المطاف للمعلمين - شريطة أن يتم إعمال حق الفتيات في التعليم بصورة قاطعة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال المؤسسات وآليات تقديم الخدمات التي تم بناؤها بتكلفة باهظة على مدى العقدين الماضيين بمساهمة كثير من البلدان الحاضرة هنا. وأود أن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة ستبذل كل جهد ممكن لكفالة عدم تحويل الأموال المقدمة من خلال آليات التسليم تلك إلى حركة طالبان أو بواسطتها. وقد أنشأنا مرفقا مستقلا لدفع المرتبات في القطاع الصحي، ولكن ذلك يحتاج إلى توسيع وتكرار ليشمل العديد من مجالات الخدمات الأساسية الأخرى. وسنحتاج إلى حوار مكثف مع المانحين بشأن تلك المسائل. ويتعين علينا، خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة، أن نركز على مساعدة أضعف الأفغان على تحمل فصل الشتاء. ويجب أن نفعل ذلك بدون تقويض المؤسسات وآليات التكيف التي تمنع بقية السكان من الانزلاق إلى حالات هشاشة أشد.

ومن ناحية أخرى، لا بد لي من أن أبلغكم بأن واقع الحالة الراهنة يهدد بزيادة خطر التطرف. وسيوفر استمرار تدهور الاقتصاد النظامي زخما للاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك المخدرات غير المشروعة وتدفقات الأسلحة والاتجار بالبشر. والشلل المستمر في القطاع المصرفي سيدفع جزءاً أكبر من النظام المالي إلى إجراء تحويلات غير رسمية وغير مشروعة وغير خاضعة للمساءلة، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يساعد في تيسير الإرهاب والاتجار بالمخدرات والمزيد من تهريبها. وستؤثر هذه الآفات أولا على أفغانستان، ولكنها ستصيب المنطقة بعد ذلك.

وقد أنشأت بلدان المنطقة، أو واصلت، صيغا مختلفة من الدعم الهام. وقد استمرت اجتماعات صيغة موسكو وما يسمى اللجنة الثلاثية الموسّعة - التي تضم الصين وباكستان وروسيا والولايات المتحدة. ويسعدني أيضا أن أبلغكم بأن اجتماعين قد عقدا، في إسلام أباد وفي طهران - وأعتقد أن الاجتماع التالي سيعقد في بيجين - ضمن الصيغة الجديدة لاجتماعات وزراء خارجية جيران أفغانستان. واستضافت الهند مؤخرا أيضا مؤتمرا لبعض بلدان المنطقة على مستوى مستشاري الأمن القومي. وهذه كلها مؤشرات على الجهود الكبيرة التي تبذلها بلدان المنطقة في هذا الوقت الحرج.

وتشدد جميع هذه الصيغ بحق على ضرورة تحقيق الاستقرار في أفغانستان، فضلا عن الحاجة الملحة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب عبر الوطني. وقد دعت بلدان المنطقة، شأنها شأن سائر المجتمع الدولي، إلى تشكيل حكومة أكثر شمولا في أفغانستان، فضلا عن الحاجة إلى تعليم الفتيات، وعودة النساء إلى العمل، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وفيما يتعلق بهذه المسائل، هناك توافق كبير في الآراء على الصعيدين الإقليمي والدولي. والعالم يخاطب حركة طالبان بصوت واحد بشأن تلك المسائل.

إن مشاكل أفغانستان لا تقتصر على المنطقة. وأفضل طريقة لتعزيز الاستقرار والدعم الدولي في المستقبل هي أن تتجنب حركة طالبان العزلة التي ميزت تجربتها السابقة في السلطة. وسيتطلب ذلك إجراء حوار سياساتي مستمر ومنظم بين سلطات الأمر الواقع المتمثلة في حركة طالبان وأصحاب المصلحة الأفغان الآخرين، والمنطقة عموما والمجتمع الدولي. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قادرة على القيام بدور حيوي في هذا الحوار المهم، وذلك رهنا بولايتنا المقبلة. وينبغي أن يكون الهدف هو رسم مسار تدريجي يسمح بتضافر الجهود، ويحدد الخطوات الملموسة لإقامة علاقات بناءة بين أفغانستان والعالم بأسره، مع اعتبار رفاه الشعب الأفغاني وحقوقه بالطبع الهدف الرئيسي لكل هذه الجهود. وهذا، بصراحة، هو السبيل الوحيد لتجنب انتكاس الكثير من التقدم المحرز في السنوات الـ ٢٠ الماضية. ومن شأن خريطة الطريق - وذلك المسار - والمشاركة المستمرة، أن تمهدا الطريق لإجراء المزيد من تبادل الآراء البناء بشأن طائفة واسعة من الأولويات الدولية، بما في ذلك مسؤوليات سلطة الأمر الواقع تجاه شعب أفغانستان فيما يتعلق بتنفيذ التزامات العديد من هيئات المعاهدات التي يدعمها المجلس والدولة الأفغانية طرف فيها.

وأعلم أنه لا يمكن لأحد أن يضمن أن كل تلك التدابير في حد ذاتها ستضمن مستقبلا أفضل لأبناء الشعب الأفغاني، ولكن يمكننا

أن نضمن أن حياتهم ستتدهور بالتأكيد، من دون بذل هذا الجهد المتضافر. إن هذا ليس هو الوقت المناسب لإدارة ظهورنا للشعب الأفغاني. وإذا فعلنا ذلك، فإن فشلنا الجماعي سيكون له صدى لعقود، وكذلك آلام الملايين من الأفغان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ليونز على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كريم.

السيدة كريم (تكملت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على دعوته لي. إنه لشرف لي أن أكون هنا، ولكن يجب أن أعترف بأن الأمر تطلب قدرا كبيرا من الشجاعة مني للمشاركة في هذا الاجتماع.

وذلك لأنني منهكة من هذه الحرب وعلى وشك الانهيار العاطفي، تماما مثل أي أفغاني آخر. إن إحساس الفقد هائل. لقد فقدت كل أسرة أفغانية، بما فيها أسرتي، واحدا على الأقل من أفرادها بسبب عقود من الحرب التي لا تنتهي. ومقابرنا دليل على ذلك وأرضنا شاهدة على كم الدماء البشرية التي سُفكت عليها. وفي صمت المقابر، وبينما انظر إلى قبور جنود من الحكومة السابقة وجنود من حركة طالبان وشابات وأطفال، أدركت بشكل صارخ وواضح أنه ما من أحد عدو وأنه لا يجب قتل أي إنسان بعد الآن في هذه الحرب أو في أي حرب أخرى.

وبعد سنوات من المعاناة، يجب علينا جميعا – أنا كأفغانية وأقراني وطالبان والمجتمع الدولي – التوقف عن النظر إلى بعضنا بعضا كأعداء. ويتعين علينا بذل جهد لرؤية الإنسانية في عيون الآخرين وسماع معاناتهم وقصصهم. وعلينا أيضا أن نكون شجعانا وأن نعتذر عن أخطاءنا وعن الأرواح التي أزهقت. أفهم أن الأمر ليس سهلا، ولكن علينا أن نفعل ذلك.

واليوم، أبدأ هذه المسيرة بأن أعلن أنه ما من أحد عدو لي. فلكل واحد منا مطالبه الخاصة ورؤيته للحقيقة والمستقبل. ونحن لا نتفق على أشياء كثيرة، ولكن يجب أن نتعايش. وأدعو الأمم المتحدة إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة في سبيل إنشاء هيكل سياسي يسمح بالتعايش ووضع حد لدوامة الحرب التي تجد أفغانستان نفسها عالقة فيها منذ عقود.

منذ استيلاء طالبان على السلطة، كان النهج العالمي هو التركيز على عمليات الإجلاء وأزمة المهاجرين الأفغان والمعونة الإنسانية والضغط من أجل تعليم الفتيات. وكل هذه المسائل مهمة جدا، ولكن رفاه المواطنين الأفغان لا يمكن تحقيقه على نحو مستدام إلا إذا كان لدينا استقرار سياسي. غير أنني لا أرى جهودا عالمية كافية لتحقيق ذلك. وهذا الأمر يخيفني. وهو يخيفني تماما لأنه من دونه، لدينا مجرد هدنة من الحرب – مجرد هدنة. وهذه ليست النهاية. وسيجري إزهاق المزيد من الأرواح البشرية وسيكون هناك المزيد من الفقر والعزلة العالمية. واسمحوا لي أن أشرح لماذا أقول إن هذه هدنة من الحرب وليست نهاية لها.

إن ترتيبات السلطة السياسية الحالية التي وضعتها طالبان ترتيبات إقصائية. فهم يقصون البشتون الآخرين بخلافهم. وهم يقصون جميع المجموعات العرقية. وهم يقصون النساء وجميع الجهات الفاعلة السياسية السابقة. إن الإقصاء وعدم تقاسم السلطة لن يُكتب لهما النجاح في أفغانستان، تماما مثلما لا ينجحان في أي جزء آخر من العالم. فالناس يختلفون في الرأي، وتاريخنا الحديث دليل على ذلك. وبمجرد إلقاء نظرة على التاريخ، نجد أننا شهدنا حربا أهلية بين مجموعات عرقية مختلفة قبل ٣٠ عاما فقط، في التسعينات من القرن الماضي، بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي. وعلاوة على ذلك، بعد عام ٢٠٠١، عندما استُبعدت حركة طالبان من مؤتمر بون ومن المفاوضات، فإنها عادت. وقد شهدنا ذلك

وثمة مشكلة أخرى في أفغانستان هي أن لديها هيكلا ونظاما سياسيين مفرطين في المركزية، ورثتهما طالبان عن الحكومة السابقة. إن المركزية تسلب قدرات الناس في الولايات والمناطق الريفية. ولهذا السبب، انضم الكثير من مواطنينا الريفيين والمستبعدين والفقراء إلى الكفاح من أجل الاستيلاء على كابول. وفي غياب هيكل سياسي يسمح لجميع الجماعات بإسماع أصواتها بوسائل غير عنيفة، فمن المرجح

أن تستخدم العنف. ولا يزال العنف متفشيا في البلد حتى بعد استيلاء طالبان على السلطة. فنحن نرى بالفعل تنظيم داعش يفعل بالضبط ما كانت تفعله طالبان: تنفيذ هجمات انتحارية. ومن المؤسف أن نرى جنودا من الحكومة السابقة ينضمون إلى التنظيم. وأود أيضا أن أذكر أنه وقع هجوم انتحاري في كابول قبل ساعتين فقط، أسفر عن مقتل طفلين وعدة أشخاص آخرين.

ولهذا السبب، أقول إننا نشهد هدنة من الحرب. وما لم نعمل على كسر هذه الحلقة، فإنها ستواصل تكرار نفسها. لقد شهدنا استيلاء جماعات مختلفة على السلطة في أفغانستان بوسائل عنيفة على مر السنين. وفي أحسن الأحوال، لم يؤد ذلك إلا إلى وقف دوامة الحرب لبضع سنوات. غير أنه لا يمكننا إنشاء نظام سياسي جديد يمكننا أن نتعايش جميعا في ظله إلا من خلال الوسائل غير العنيفة وإجراء مفاوضات تشارك فيها الجماعات كافة. وبهذه الطريقة وحدها، يمكننا إنهاء الحرب والحفاظ على السلام. ونحن بحاجة إلى جهد عالمي حقيقي لتحويل اللحظة الراهنة إلى فرصة لسلام طويل الأمد. وتحقيقا لهذه الغاية، لدي ثلاث توصيات.

أولا، أحث الأمم المتحدة والحكومات المحايدة الصديقة على القيام بدور قيادي في الجمع من جديد بين جميع أصحاب المصلحة في إطار نموذج لمؤتمر بون. وينبغي أن يكون الهدف هو ضمان العدالة الانتقالية من خلال ذلك النموذج من أجل إنشاء نظام سياسي مقبول للجميع وشامل للجميع – نظام يكفل العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والفرص ولا مركزية السلطة – فضلا عن ضمان الحقوق الأساسية لجميع المواطنين.

ثانيا، أحث جميع القوى الإقليمية المتنافسة، بما فيها الهند وباكستان، على سبيل المثال لا الحصر، على تقديم أفضل ما لديها وعلى تنحية منافساتها الإقليمية جانبا للعمل بصدق من أجل السلام. فلا يمكن للخطوات الرامية إلى كسب النفوذ في المنطقة أن تُكسب هذه القوى الاحترام عندما يكون ذلك على حساب بؤس الأطفال والناس الذين يعيشون في أتون الحرب وعندما يؤدي إلى امتلاء المقابر بجثث الشباب الذين كان من الممكن أن يعيشوا.

ثالثا، أحث المجتمع العالمي على دعم الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات العاملة في أفغانستان. ولا بد من منح هذه الجهات والمنظمات والجمعيات الدعم المالي والاجتماعي لمواصلة عملها على مستوى القاعدة الشعبية من أجل السلام. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نبذل جهودا على الصعيد المحلي من أجل السلام بالتوازي مع الجهود الدولية.

أختتم بياني بدعوتنا جميعا إلى اتخاذ قرارات شجاعة لأن أحلك أوقاتنا هي التي تتطلب منا اتخاذ أشجع قراراتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة كريم على إحاطتها وعلى مشاركتها في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيدة ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطتها. ويسعدنا أن تكون معنا الممثلة الخاصة هنا في قاعة مجلس الأمن ونثني على فريق البعثة بأكمله لعمله المهم للغاية بلا كلل لدعم الشعب الأفغاني.

والواقع أن شعب أفغانستان على مشارف شتاء شديد القسوة. وكما قالت الممثلة الخاصة ليونز، فإن أكثر من نصف السكان يواجهون انعداما حادا للأمن الغذائي، وقد أصدر برنامج الأغذية العالمي تحذيرات متعددة بشأن خطر الموت بالجملة جراء الجوع في جميع أنحاء أفغانستان خلال الأشهر المقبلة. إن أفغانستان معرضة بشدة للجفاف وغيره من آثار تغير المناخ، التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتزيد من حدة الأزمة الإنسانية. وقد يسفر ذلك أيضا عن مزيد من عدم الاستقرار وحالات النزوح ويزيد من ضعف الفئات المهمشة، بما فيها النساء. وفي ضوء ذلك، تكتسي المساعدات الإنسانية أهمية

ملحة ونتوقع من حركة طالبان، فضلا عن جميع الأطراف في أفغانستان، أن تكفل تقديمها بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

لقد زادت النرويج دعمها الإنساني لأفغانستان إلى ما مجموعه ٣٧ مليون دولار في هذا العام، ولكننا نعلم أن المساعدة الإنسانية وحدها ليست كافية. ويجب ألا تمنعنا التحديات السياسية المتصلة بالتعامل مع استيلاء حركة طالبان على السلطة بالقوة من بذل كل ما في وسعنا لإنقاذ أرواح الأفغان. ومن الأهمية بمكان إعادة الخدمات الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية والتعليم. ونشدد على أهمية إتاحة سبل آمنة للتمتع بالحق في التعليم وحماية ذلك الحق بوسائل، من بينها التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١). وسعيا لضمان توفير الخدمات الأساسية، قررت النرويج المساهمة بنحو ٢٣ مليون دولار في الصندوق الاستئماني الخاص لأفغانستان المُنشأ حديثا. ويجب على المجتمع الدولي أن يبحث جميع السبل التي يمكن بها لاقتصاد أفغانستان أن يعمل بشكل طبيعي مجددا بما يكفل انخراط الناس في التجارة والعمل بأجر، فضلا عن إعادة تأسيس قطاع مالي يقوم بوظيفته. ولا بد من منع انهيار الاقتصاد بالكامل.

وأود أيضا أن أشكر السيدة فريشتا كريم على الإحاطة التي قدمتها لمجلس الأمن وما بعثت به من رسائل هامة بشأن الحوكمة الشاملة للجميع. وأثني على دفاعها الطويل الأمد عن حق جميع الأطفال في التعليم في أفغانستان. إن بيانها تذكير آخر للمجلس والمجتمع الدولي بأهمية مواصلة التشاور مع المرأة الأفغانية في جميع جهودنا التي تؤثر على مستقبل أفغانستان. ولذلك، تزيد النرويج دعمها للمنظمات التي تعزز حقوق المرأة ومشاركتها في المجتمع الأفغاني، ولا سيما المنظمات التي تعمل على مستوى القاعدة الشعبية بغية منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان.

وأود أن أعرب أيضا عن تعازي لجميع من عرفوا المدافعين عن حقوق الإنسان، فروزان صافي وهجرة الله خوجياني. ونردد بقوة الدعوات إلى إجراء تحقيق فوري ومستقل ونزيه في وفاتهما ومحاسبة الجناة.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان مصدر قلق بالغ. وندين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية الأخيرة التي استهدفت دور العبادة والمستشفيات. فتلك الهجمات تزيد من معاناة الشعب الأفغاني. ونتوقع من طالبان أن تبذل قصارى جهدها في مكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، مع مراعاة أهمية احترام حقوق الإنسان بوصفه جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجيات ناجحة لمكافحة الإرهاب.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على خطورة الحالة الإنسانية في أفغانستان. وتقع المسؤولية على عاتق من يحكم. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يبذل قصارى جهده لمساعدة الشعب الأفغاني في هذا الوقت الحرج. وليس ثمة وقت نضيعه إذا أردنا أن نتجنب كارثة ذات أبعاد هائلة.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة كريم على رسالتها وما أبدته من شجاعة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها.

من الواضح أن الحالة في أفغانستان أصبحت أكثر سوءا وبات دور الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى في ذلك الصدد. ولا يمكن التقليل من أهمية بعثة الأمم المتحدة في تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية والعلاقات مع السلطات ورصد حالة الأمن وحالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنهما والمساعدة في إرساء الحوكمة وسيادة القانون.

وقد عُقد مؤخرا عدد من الاجتماعات المختلفة بشأن أفغانستان، في أماكن وأشكال مختلفة، بما في ذلك اجتماع المجموعة الثلاثية الموسعة الذي عُقد في الأسبوع الماضي، ولكن الرسائل الرئيسية التي بعثتها جميع هذه الفعاليات كانت متشابهة ويمكن تلخيصها في أنها دعوة إلى طالبان للوفاء بوعودها والالتزام ببياناتها العامة. ويعني ذلك أولا وقبل كل شيء تشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع. ويُنظر إلى تشكيل الإدارة الحالية بخيبة أمل كبيرة. فتجاهل تنوع الشعب الأفغاني وإقصاء المرأة قراران واضحان يتعارضان مع توقعات المجتمع الدولي

ويؤججان الشواغل بشأن استمرار عدم الاستقرار في البلد في المستقبل، كما أبرزت السيدة كريم ببلاغة شديدة في بيانها اليوم.

وتؤكد إستونيا مرة أخرى أنه لا يمكن كفالة السلام المستدام في أفغانستان إلا عن طريق احترام القواعد والمعايير الدولية والتقيد بها وتوفير الحماية الدستورية لحقوق جميع أفراد الشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص المنتمين إلى أقليات. وباستبعاد المرأة من العمل والحياة العامة وتقييد قدرتها على التنقل وتقويض حقها في المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في صنع القرار وجميع جوانب المجتمع الأفغاني الأخرى، فضلا عن إمكانية لجوئها إلى القضاء، لن تتمتع أفغانستان بالتنمية أو الازدهار. ومن دون مشاركة المرأة ودعمها، لن تتمكن أفغانستان من توفير التعليم لجميع أطفالها أو من كفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى كل من يحتاج إليها.

وتشتد الحاجة الآن إلى المساعدات الإنسانية في أفغانستان. وقد تعهدت إستونيا إلى جانب جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين بتخصيص ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار للمساعدات الإنسانية في إطار النداء العاجل الذي وُجه في أيلول/سبتمبر. وإنه لأمر إيجابي أن نرى أن المعونات قد بدأت تصل إلى أفغانستان من خلال عدد من القنوات المختلفة، ولكن لكي تصل إلى المحتاجين، يتعين على جميع الأطراف أن تتيح إمكانية الوصول بشكل فوري وآمن ودون عوائق للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك السماح للنساء العاملات في مجال المعونة بإيصال المعونات والسماح للنساء العاملات في مجال الرعاية الصحية بتوفير الرعاية الطبية وللمدرسات بتعليم الطلاب. ونرحب بالتعجيل بإنشاء الصندوق الاستئماني الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفغانستان ونشجع على اتخاذ المزيد من التدابير التي من شأنها أن تساعد في تعزيز اقتصاد أفغانستان وتوفير السيولة.

وتظل إستونيا ملتزمة بمساعدة شعب أفغانستان. غير أن تعاوننا مع أي قيادة في أفغانستان سيستند إلى استعدادها لتعزيز الإنجازات الإيجابية التي تحققت في العقود الأخيرة والعمل وفقا لقواعد القانون الدولي ومعاييره، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندين استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين والصحفيين، الذين لا تزال أفغانستان تشكل بالنسبة لهم واحدا من أخطر أماكن العمل في العالم على الرغم من التحسن العام الذي تشهده الحالة الأمنية في البلد. وندين كذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة، التي تضاعفت في جميع أنحاء البلد، ونشير إلى التوقعات بعدم استخدام أراضي أفغانستان لتنفيذ أنشطة إرهابية ضد أي بلد.

أود أن أختتم بياني بتقديم شكر خاص لموظفي البعثة وموظفي الأمم المتحدة بصفة عامة في أفغانستان، الذين تكتسي جهودهم في إيصال المساعدات وتحقيق الاستقرار لصالح شعب أفغانستان أهمية بالغة خلال هذه الأزمة.

السيد فان (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها الشاملة والموضوعية. وأثني بشدة على جهود فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما الجهود التي بُذلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة فريشتا كريم على مشاطرتنا أفكارها وحكاياتها.

تواصل فييت نام متابعة التطورات في أفغانستان عن كثب. وندين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية في أفغانستان في الأسابيع الأخيرة ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. ويحدونا أمل صادق في أن تستقر الحالة في البلد قريبا لمصلحة الشعب الأفغاني ومن أجل السلام والاستقرار في المنطقة، ولا سيما في البلدان المجاورة.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، من الضروري تعزيز تسوية سياسية شاملة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وقوية ومجدية لضمان استقرار البلد ووحدته وتنميته. ونحث جميع الأطراف المعنية في أفغانستان على مواصلة الحوار وحل خلافاتها وتعزيز المصالحة والوئام الوطنيين. وكذلك ندعو إلى المشاركة النشطة للنساء والشباب في جوانب المجتمع كافة، ولا سيما في مجالي التعليم والعمالة.

ثانيا، من الأهمية بمكان كفالة النظام والأمن في البلد، فضلا عن سلامة وأمن ورفاه جميع الناس في أفغانستان. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تواصل احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني. ويجب كفالة التشغيل العادي للبنيات التحتية والخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للسكان المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمعوقين. ويجب الاستمرار في كفالة سلامة وأمن وظروف عمل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والأجانب والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

ثالثا، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات المتزايدة المتصلة بالحالة الإنسانية والاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والمهاجرين واللاجئين وجائحة فيروس كورونا. إن الحالة الاقتصادية الراهنة في أفغانستان تواجه تحديات هائلة. ومن المثير للقلق الشديد أن أكثر من ٢٠ مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان البلد، يواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل حد الأزمة، كما وصفت الممثلة الخاصة ليونز لتوها. ويجب كفالة إيصال مساعدات إنسانية فورية وآمنة ومن دون عوائق إلى الشعب الأفغاني المحتاج. وعلاوة على ذلك، ندعو شركاء الأمم المتحدة الإقليميين والدوليين إلى مضاعفة جهودهم لدعم السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان من أجل إنقاذ اقتصاد البلد من حافة الانهيار. ومما يثلج الصدر أيضا أن نلاحظ الجهود المتواصلة من مختلف الشركاء لتقديم مساعدات إنسانية خلال الأشهر القليلة الماضية.

رابعا، نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا الوقت الحرج. ونؤكد مرة أخرى على أهمية ضمان أمن وسلامة البعثة وجميع موظفيها، الدوليين والوطنيين. ونتطلع إلى التقرير القادم للأمين العام عن التوصيات الاستراتيجية والتنفيذية لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية في أفغانستان بأن تتعاون تعاونا كاملا وأن تهيئ الظروف المواتية للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكي تضطلعا بولايتهما لمصلحة شعب أفغانستان وتنمية البلد.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم تونس وكينيا والنيجر، علاوة على سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

إننا نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ديبورا ليونز، على إحاطتها بشأن آخر التطورات في أفغانستان. كما نشكر السيدة فريشتا كريم، مديرة المنظمة التعليمية غير الحكومية شارماغز، على إحاطتها الثاقبة.

يساور مجموعة A3+1 قلق بالغ إزاء العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان، التي استهدفت أساسا الأقليات الدينية. وندين بشدة الموجة الأخيرة من الهجمات الشنيعة التي استهدفت الأماكن المقدسة في قندهار وقندوز، التي تهدف إلى بث الخوف وتأجيج الانقسامات وسط الشعب الأفغاني. كما إن الاستهداف المستهجن للمدنيين، بمن فيهم الموظفون الطبيون والبنية التحتية المدنية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. فيجب محاسبة جميع المسؤولين عن ذلك.

إن الأحداث المقلقة في أفغانستان تستدعي اتخاذ خطوات فورية لتنشيط الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب لكفالة اتخاذ إجراءات منظمة ومنسقة للتصدي لهذه الهجمات، التي تشكل بوضوح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى كفالة أن تستنير أي تدخلات بمصالح سلام وسلامة وأمن الشعب الأفغاني، وألا تكون مدفوعة بالمصالح الجيوستراتيجية التي لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة.

وترحب مجموعة ٣+١ بالاجتماع الثالث للمشاركين في مشاورات موسكو بشأن أفغانستان في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، مشيرة إلى توصياتها التي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في السلام والاستقرار في أفغانستان إذا ما نفذت. وندعو طالبان بصفة خاصة إلى اتخاذ خطوات فورية لتحسين الحكم وتشكيل حكومة شاملة حقا تعكس على نحو كاف مصالح جميع فئات التنوع العرقي – السياسي كشرط مسبق لعملية مصالحة وطنية في أفغانستان.

وما زالت مجموعة ٣+١ تشعر بخيبة الأمل لأن طالبان لم تبذل جهودا كافية للوفاء بوعودها للشعب الأفغاني. ونكرر دعوتنا إلى طالبان بأن تبذل جهودا مستمرة وملموسة في السعي نحو السلام وقطع صلاتها بالجماعات الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها والدخول في حوار هادف مع جميع مكونات المجتمع، بغية استعادة الأمن ووضع هيكل حكم سليم ودعم حقوق الإنسان لجميع الناس من دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو نوع الجنس أو أي اعتبارات أخرى.

وكذلك ندعو طالبان إلى اتخاذ خطوات فورية للقبض على قادة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة وعناصرهما ومحاسبتهم والبرهنة على أن أفغانستان لن تكون ملاذا للشبكات الإرهابية. وينبغي في هذا الصدد أن تنفذ مجموعة التدابير المنصوص عليها في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة عند الاقتضاء.

ويظل يساور مجموعة A3+1 قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المزرية في أفغانستان، مع مواجهة أكثر من ٢٣ مليون شخص الجوع الحاد وزهاء ٩ ملايين شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة. ومما يزيد الوضع تعقيدا انهيار الاقتصاد، الذي دفع العديد من الأفغان إلى فقر مدقع. ويساورنا قلق بالغ تجاه حالة الأطفال؛ فما يقدر بنحو ٣,٢ ملايين طفل ممن تقل أعمارهم عن ٥ سنوات على حافة سوء تغذية حاد.

وينبغي للوكالات الإنسانية والمجتمع الدولي أن تولي الأولوية للخدمات العامة الحيوية، بما في ذلك الصحة والتعليم للجميع، من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة. وتثني مجموعة A3+1 في ذلك الصدد على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما تعهداته بتقديم معونة إنسانية وتنموية بأكثر من ١,١ بليون دولار، أعلنت خلال مؤتمر إعلان التبرعات في ١٣ أيلول/سبتمبر. ونحذر طالبان من استغلال حسن نوايا المجتمع الدولي لاستخدام السكان الأفغان رهائن بغرض انتزاع تنازلات مالية أو سياسية.

ويساور مجموعة ٣+١ قلق بالغ إزاء محنة النساء والفتيات الأفغانيات، اللائي يحرمن من حقوقهن الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل والحق في التعليم. فالتعليم ليس حقا أساسيا فحسب، بل هو أيضا التزام ديني هام ينبغي ألا يشوه كذريعة للتمييز ضد النساء والفتيات. ولذلك فإننا نتضامن مع المرأة الأفغانية ومع حقها غير القابل للتصرف في الإسهام بشكل إيجابي في تنمية بلدها. ونشدد في ذلك الصدد على ضرورة مشاركتها الكاملة والمجدية في جميع جوانب الحياة الأفغانية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية والقيادة. ولا بد – من أجل تحقيق ذلك – من التزام بنفس القدر بالقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني وغيره من صنوف الأذى المجنسنة ضد النساء والفتيات والأطفال الأفغان، فضلا عن أي إجراءات تهدف إلى تقييد حرية المرأة في التنقل.

وأخيرا، تؤكد تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر تضامنها الثابت مع شعب أفغانستان، وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع المساعي الرامية إلى ضمان سلامتهم ورفاههم.

السيد تيرومرتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة ديبورا ليونز على إحاطتها.

وأود أن أعرب بصفة خاصة عن تقدير وفد بلدي للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذه الأوقات العصيبة.

كما أشكر السيدة فريشتا كريم على أفكارها.

وقد شهدت أفغانستان بالفعل الكثير من إراقة الدماء والعنف في السنوات الأخيرة. واستمعنا أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام اليوم عن الحالة المزرية في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يواجه أكثر من نصف سكان أفغانستان أزمة أو مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويلزم تقديم مساعدة إنسانية عاجلة لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للشعب.

وخلال العقدين الماضيين، أسهمت الهند إسهاما كبيرا في تنمية أفغانستان. وقد نفذت مشاريع إنمائية هندية في كل مجال حاسم من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك مجالات الطاقة

وإمدادات المياه وربط الطرق والرعاية الصحية والتعليم والزراعة وبناء القدرات. وحتى في الوقت الذي نتكلم فيه، تواصل الهند تقديم منح دراسية تعليمية لآلاف الأفغان من الرجال والنساء لمواصلة تعليمهم في الهند. وقد اضطلعت الهند بأكثر من ٥٠٠ مشروع إنمائي تغطي جميع مقاطعات أفغانستان الـ ٣٤. كما قمنا بتقديم المساعدة الإنسانية من خلال إيصال ٧٥ ألف طن متري من القمح، فضلا عن الإمدادات الطبية الأساسية ولقاحات جائحة مرض فيروس كورونا إلى أفغانستان في العام الماضي. والهند مستعدة مرة أخرى لإيصال المعونة الإنسانية العاجلة التي تتألف من الحبوب الغذائية والأدوية إلى شعب أفغانستان.

ولا تزال الهند ثابتة في التزامها بتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان. وفي هذا السياق، أيدت الهند دعوة المجتمع الدولي إلى أن يكون وصول المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان مباشرا ومن دون أي عائق. وينبغي أن تستند المساعدة الإنسانية إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال، وينبغي أن يكون توزيع المعونة غير تمييزي ومتاحا للجميع، بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد السياسي. وينبغي أن تصل المساعدة، على وجه الخصوص، إلى أضعف الفئات، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات. وندعو المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى التكاتف، والارتقاء فوق المصالح الحزبية. والهند، بوصفها أكبر شريك لأفغانستان في التنمية الإقليمية، مستعدة للتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين للعمل على تمكين تقديم المساعدة التي تشتد حاجة شعب أفغانستان إليها على وجه السرعة.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا لأفغانستان وللمنطقة. والواقع أن مجلس الأمن نفسه اجتمع، في عدة مناسبات منذ آب/أغسطس، ليعلن عن رأيه بصوت واحد فيما يتعلق بأماكن العبادة الدينية، بما في ذلك تلك التي تستخدمها الأقليات الدينية والإثنية، وغيرها من الأماكن العامة مثل المستشفيات، التي استهدفها الإرهابيون. ويبين القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) بوضوح حدود توقعات المجتمع الدولي بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة والفورية. ويحدد القرار الشروط المتعلقة بمكافحة الإرهاب، حيث أشار إلى التزام الطالبان بعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للإرهاب، بما في ذلك من جانب الإرهابيين والجماعات الإرهابية المحددة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ويحدد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) أيضا توقعات المجتمع الدولي من حيث التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض بمشاركة كاملة ومتساوية ومُجدية من النساء والأقليات والمجموعات السياسية والعرقية المتنوعة في البلد؛ وأهمية دعم حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق النساء والأطفال والأقليات؛ ومطلب تقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان. وإحدى أولوياتنا المباشرة هي القيام بإجلاء الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل، وكذلك كفالة حرية تنقلهم بحيث يسمح لهم بالسفر إلى أفغانستان والخروج منها.

ولا تزال الحالة في أفغانستان تثير قلقا بالغا. وللحالة الراهنة آثار مباشرة على الهند بوصفها جارتها المباشرة وصديقة قديمة لشعبها. وفي هذا السياق، عقدت الهند مؤخرا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الحوار الأمني الإقليمي الثالث لمستشاري الأمن القومي بشأن أفغانستان، بمشاركة شركاء إقليميين. ويعكس إعلان دلهي بشأن أفغانستان، الذي اعتمد خلال الاجتماع، توافق الآراء الإقليمي الذي تشتد الحاجة إليه بشأن أفغانستان. وقد رحب المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الرئيسيون، بمن فيهم من أفغانستان، بإعلان دلهي بشأن أفغانستان.

وتدعو الهند إلى إقامة نظام شامل في أفغانستان يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ومن شأن تشكيل متسع القاعدة وشامل وتمثيلي أن يكتسب المزيد من القبول الدولي والشرعية. واليوم، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد عن أفغانستان. ويتطلب القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١) من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن التوصيات الاستراتيجية وعملياتية بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ضوء التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية الأخيرة. ونعتقد أن هذا التقرير ينبغي أن يتضمن توصيات شاملة من منظور استراتيجي. وعندما يقرر المجلس مستقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مارس ٢٠٢٢، يجب أن يركز على رفاهية الشعب الأفغاني وسلامته وتطلعاته.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*)**:** نشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على مشاطرتها أفكارها وآراءها بشأن الحالة في أفغانستان. كما أننا ممتنون للسيدة فريشيتا كريم على بيانها الواضح والمؤثر والشجاع. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي الدول الإقليمية في جلسة اليوم.

والواقع الجديد في أفغانستان منذ ١٥ آب/أغسطس لم يقرب الأفغان ولا المجتمع الدولي من تحقيق الاستقرار في البلد أو إقامة دولة سلمية غير قابلة للتجزئة وخالية من المخدرات والجريمة على أراضيها. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم الاعتراف الدولي، ولا تزال هناك مشاكل قائمة منذ عقود طويلة وظهرت تحديات جديدة. وما زلنا نؤيد تشكيل حكومة شاملة حقا في أفغانستان تعكس على نحو كاف مصالح جميع القوى السياسية والعرقية في البلد، وتنتهج سياسة داخلية معتدلة وسياسة خارجية ودية، وتحترم حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها حقوق المرأة والطفل. ولا يزال القضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب والمخدرات مهمة رئيسية.

ونحن على ثقة بأن السلطات الجديدة ستكون بعيدة النظر أكثر من القيادة السابقة لأفغانستان، التي، لتحقيق طموحاتها، ضحت بالمصالح الوطنية وتركت شعبها يتدبر شؤونه بنفسه. ونلاحظ أن حركة طالبان مستعدة للتعاون العملي مع المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين للتصدي للتحدي الرئيسي الذي يواجهه البلد: استعادة النظام وإعادة بناء البلد بعد سنوات من النزاع. ويمكننا أن نرى في الواقع أولى العلامات الإيجابية فيما يتعلق بعودة المرأة إلى العمل في القطاع الاجتماعي وكذلك تعليم الفتيات.

ونلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها السلطات الجديدة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في سياق تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية الدموية التي يسعى من خلالها تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان – إلى زعزعة استقرار الحالة في البلد وخارجه. كما ترتبط المخدرات بالإرهاب، لأنها شريان الحياة المالي الرئيسي للإرهابيين. واليوم، هناك تهديد حقيقي بامتداد النشاط الإرهابي والمخدرات، بما في ذلك الأنشطة التي تتخفى في شكل تدفقات الهجرة، إلى أراضي البلدان المجاورة. ونحن على ثقة بأن طالبان ستواصل الوفاء بوعودها بالقضاء على تلك المشاكل. غير أن هذه المشاكل مقترنة بالفقر ونقص الغذاء والفساد، وهي ليست جديدة على أفغانستان. وإلى حد كبير، هي مشاكل ورثتها حركة طالبان نظرا لأنها لم تعالج بصورة منهجية في السنوات العشرين الماضية.

غير أن السلطات الجديدة في أفغانستان، خلافا للحالة قبل بضعة أشهر، محرومة من أي مصادر للدخل. فالنظام المصرفي مشلول ولا يوجد تدفق نقدي في أفغانستان. ولا يتقاضى الأطباء والمعلمون وضباط الشرطة أجورهم. وكل ذلك يؤدي حتما نحو كارثة إنسانية يمكن أن تؤثر على ملايين الأفغان العاديين. والأولوية في الوقت الراهن هي تقديم المعونة الإنسانية العاجلة إلى أفغانستان. ونرحب بالإجراءات السريعة التي اتخذتها الأمم المتحدة في ذلك المجال، وكذلك بالتعاون في الوقت المناسب مع السلطات المحلية. ونؤيد الدور التنسيقي للأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية في مجال المساعدة الإنسانية. ونحن على استعداد أيضا لتقديم إسهامنا في ذلك المسعى المشترك. وعما قريب سنرسل أغذية وأدوية وغيرها من السلع الأساسية إلى أفغانستان. ونحن على ثقة بأن المانحين الرئيسيين سيبرهنون أيضا على السخاء المطلوب في هذه الحالة الحرجة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نلاحظ أنه رغم زيادة المعونة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومختلف الصناديق والبرامج، فإن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان سيكون مستحيلا دون إلغاء تجميد أصولها المالية من المؤسسات المالية الدولية. ونسمع ذلك من موظفي الأمم المتحدة نفسها، الذين يتوقعون أن أفغانستان تتجه نحو انهيار اقتصادي حتمي لأن أصولها لا تزال مجمدة. وفي هذا السياق، نؤيد جهود صناديق وبرامج الأمم المتحدة للعمل مع الوزارات المعنية في أفغانستان لتوزيع الأموال غير المجمدة لتمكين مختلف فئات موظفي الخدمة المدنية المكلفين بتقديم الخدمات للسكان من مواصلة العمل.

ومن المشجع أن مواقف الجهات الفاعلة الإقليمية وغير الإقليمية فيما يتعلق ب منع وقوع كارثة اقتصادية في أفغانستان مواقف مماثلة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه سيكون من المفيد أن نعقد مؤتمرا دوليا تمثيليا للمانحين برعاية الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، على أساس أن العبء الرئيسي لإعادة البناء والتنمية الاقتصاديين والماليين في أفغانستان في مرحلة ما بعد النزاع ينبغي أن تتحمله القوات التي كانت وحداتها العسكرية موجودة في ذلك البلد على مدى السنوات العشرين الماضية.

ويواصل الاتحاد الروسي تقديم المساعدة المباشرة لعملية التسوية الأفغانية. وتضطلع المجموعة الثلاثية الموسعة بدور رئيسي في هذا الصدد. وعقدت آخر اجتماعات المجموعة الثلاثية الموسعة في موسكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وفي إسلام أباد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال صيغة موسكو منبرا فريدا للتعاون الإقليمي الواسع النطاق، بمشاركة الأفغان أنفسهم، وقد جُدد التأكيد على دوره الخاص خلال الجولة الأخيرة من المحادثات التي عقدت في موسكو في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن على اتصال منتظم بجميع بلدان آسيا الوسطى الخمسة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان التعاون داخل المنظمات الإقليمية، أي منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما في ذلك الفريق العامل المعني بأفغانستان التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك الآلية التي أعيد تنشيطها لفريق الاتصال بين منظمة شنغهاي وأفغانستان.

وفي الختام، نكرر تأكيد التزامنا الثابت بالحفاظ على سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية. فأمنها واستقرارها من مصلحة الأفغان وجيرانهم والمجتمع الدولي بأسره.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز والسيدة كريم على إحاطتيهما. تشكر الصين الممثلة الخاصة ليونز على قيادتها للعمل الدؤوب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على الرغم من الظروف الصعبة.

في الوقت الحاضر، تتأرجح أفغانستان بين الفوضى والنظام وتواجه تحديات على الجبهات الإنسانية والاقتصادية والسياسية وفي مجال مكافحة الإرهاب. ولا يزال السلام والتعمير مهمة شاقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الوحدة من خلال التعاون، وأن يمد يد العون، وأن يعمل معا لدعم البلد وهو يشق طريقه على مسار السلام والاستقرار والتنمية.

أولا، من المهم دعم أفغانستان في تخفيف الصعوبات الإنسانية التي تواجهها وفي إعادة بناء اقتصادها ومجتمعها تدريجيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي وتعبئة جميع الأطراف لزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان وإيصالها في أقرب وقت ممكن. وفي الأجل الطويل، لا بد من مساعدة البلد على إعادة بناء سوقه المحلية، والمشاركة في التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي وإيجاد مسار إنمائي سليم. وندعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من بين مؤسسات أخرى، إلى النظر في استئناف تمويل الدعم لأفغانستان.

ثانيا، ينبغي لنا أن نعمل بنشاط مع أفغانستان وأن ندعم تحقيق إدارة لشؤون الدولة تتسم بالاستقلال والاستقرار والفعالية في ذلك البلد. إن مستقبل أفغانستان في أيدي أبناء الشعب الأفغاني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم التوجيه الإيجابي للأحزاب السياسية الأفغانية والطوائف العرقية وأن يشجع أفغانستان على الحفاظ على توجه سياسي عريض القاعدة وشامل للجميع، واتباع سياسات داخلية وخارجية معتدلة ومستقرة، وحماية الحقوق والمصالح الأساسية للأقليات الإثنية والنساء والأطفال، وتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون.

ثالثا، في سياق الإرهاب المتزايد، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، لا بد من توخي الحذر على نحو شامل وحازم. وقد أثبتت الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية الواسعة النطاق في أفغانستان مرة أخرى أن القوات الإرهابية تستغل الحالة لتعزز قوتها. ويساور الصين قلق عميق إزاء ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث جميع الأطراف في أفغانستان على فك الارتباط مع القوى الإرهابية. كما ينبغي لها أن

تدعم أعمالها المستقلة والحازمة والفعالة لمكافحة جميع القوى الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية وحركة تركستان الشرقية الإسلامية.

رابعا، ينبغي أن يكون هناك مزيد من التنسيق، وبالتالي، زيادة التآزر بين جميع الآليات المعنية بأفغانستان. وندعم دور الأمم المتحدة التنسيقي الرئيسي في الحفاظ على الاستقرار وتقديم المساعدة الطارئة. وقد أطلقت الدول المجاورة لأفغانستان رسميا آلية للتنسيق والتعاون، وستستضيف الصين اجتماعها الثالث لوزراء الخارجية في العام المقبل لتعزيز التعاون بين البلدان المجاورة والمساهمة في استقرار أفغانستان في الأجل الطويل. ونتطلع إلى أن يحترم المجتمع الدولي جهود البلدان المجاورة ويدعمها.

إن الأزمة الإنسانية في أفغانستان هي أشد التحديات إلحاحا، كما سمعنا في الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة ليونز. وتبين التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن أكثر من نصف السكان الأفغان يواجهون مستويات غير مسبوقة من الجوع الحاد، وأن ٩٥ في المائة من الأسر لا تملك ما يكفي من الغذاء. ووفقا لإحصاءات اليونيسيف، فإن ٣,٢ مليون طفل أفغاني دون سن الخامسة سيعانون من سوء التغذية الحاد بحلول نهاية هذا العام. وإذا لم يتخذ أي إجراء فوري، فقد يموت مليون طفل بسبب ذلك.

ومع اقتراب فصل الشتاء، يحتاج أبناء الشعب الأفغاني على وجه السرعة إلى الغذاء والدواء والملابس الدافئة؛ وإلا، فإنهم سيواجهون شتاء قاسيا جدا. وفي هذا السياق، أصبحت الجزاءات الانفرادية، ولا سيما فيما يتعلق بالأصول المجمدة في الخارج لأفغانستان، مسألة معيقة لا يمكن تجاهلها. ولم يتلق المعلمون والأطباء والممرضون في أفغانستان رواتبهم منذ أكثر من نصف عام. وعندما لا يتقاضى المعلمون رواتبهم وتُغلق المدارس، كيف يمكننا أن نبدأ في الحديث عن تعليم الفتيات؟ وإذا لم يتم دفع رواتب الأطباء والممرضين، كيف سيساعدون الناس على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا ؟ وتجميد الأصول عقاب جماعي للشعب الأفغاني. إنه غير مقبول أخلاقيا، وهو في الواقع يفاقم الكوارث الإنسانية. وينبغي إعادة الأصول الأفغانية المجمدة إلى أصحابها الحقيقيين في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن استخدامها كورقة مساومة لغرض التهديد أو الإكراه.

وتدعم الصين الأمم المتحدة في دورها المتواصل لمساعدة أفغانستان على تحقيق انتقال سلس. وينبغي أن تجسد الولاية المقبلة للبعثة على نحو كامل الأوضاع المتطورة، وأن تلبي توقعات أفغانستان، وأن تندرج ضمن عمل وأولويات الآليات الإقليمية الدولية ذات الصلة بطريقة متعاضدة. وفيما يتعلق بالولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نأمل أن يستمع الأمين العام بصورة متأنية إلى الأطراف الأفغانية والشركاء الدوليين من أجل تقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ليونز والسيدة كريم على إحاطتيهما. وأشيد بشجاعة أفرقة الأمم المتحدة التي تعمل في ظروف صعبة، وكذلك بشجاعة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأفغاني، التي لا تستسلم أبدا. وعندما استولت طالبان على السلطة بالقوة في ١٥ آب/أغسطس تسببت في أزمة ذات عواقب وخيمة على الشعب الأفغاني تهدد بخطر زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. إزاء هذا الوضع يجب على مجلس الأمن إظهار وحدة الصف والحزم في الدفاع عن الحقوق الأساسية للشعب الأفغاني. وحتى الآن لم تبدِ طالبنا أي مؤشرات على حدوث تغيير من جانبها، ولم تفعل شيئا يشير إلى احترام الالتزامات التي تعهدوا بها للمجتمع الدولي.

وعلى الصعيد الأمني حدد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) الذي اتخذ في ٣٠ آب/أغسطس شروطا واضحة لتخلي الحركة التام والواضح عن الجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة. بيد أن من الواضح أن الصلات بين قيادة تنظيم القاعدة وحركة طالبان لا تزال مستمرة وأن حركة طالبان تمتنع عن حشد قواها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان، بينما تسببت عدة هجمات شنت مؤخرا في أن تعم حالة من الحداد العام في أفغانستان. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا.

إن مكافحة الإرهاب ما تزال أولوية بالنسبة لفرنسا، ولا يسعنا قبول أن تصبح أفغانستان ملاذا آمنا للمنظمات الإرهابية. وتهدف الإجراءات التي نتخذها في إطار المجلس، كما هو الحال في مجالات أخرى إلى تجفيف موارد الجماعات الإرهابية والتصدي لدعاياتها فضلا عن كفالة احترام حقوق الإنسان وعدم إفلات الإرهابيين من العقاب. ونتوقع من طالبان أن تبرهن عدم حصول الجماعات الإرهابية على أي دعم مالي أو أيديولوجي أو سياسي أو لوجستي مباشر أو غير مباشر في كابول أو في أي من المحافظات الأفغانية.

ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في البلد إذ ما يزال نصف السكان الأفغان بحاجة إلى المساعدة الطارئة في حين يزداد هذا العدد مع اقتراب فصل الشتاء. ولا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء هذه الحالة. عليه، التزمت فرنسا في مؤتمر جنيف المعقود في ١٣ أيلول/سبتمبر بالتبرع بما قيمته ١٠٠ مليون يورو في شكل مساعدات إنسانية للسكان المدنيين. ويجب علينا الآن أن نكفل إيصال هذه المساعدة إلى السكان، مع ضمان الامتثال الكامل لمتطلبات القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) ونظم الجزاءات المنشأة بموجب القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩). ومن المهم في هذا الصدد أن تمتثل طالبان للقانون الدولي الإنساني وألا تشكل أي عقبات أمام إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب عليها أيضا، كما تعهدت بذلك، أن تكفل حماية العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم النساء والهياكل الأساسية.

ونتوقع ألا تعيد طالبان أفغانستان إلى ما كانت عليه قبل ٢٠ عاما. ويعدُّ احترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة وحرية وسائط الإعلام فضلا عن تشكيل حكومة ممثلة لمختلف مكونات المجتمع الأفغاني شروطا لا بد من التقيد بها. وعلى الرغم من التأكيدات على ذلك كانت هناك حالات إعدام تعسفي عديدة وقمع للمظاهرات السلمية وأعمال عنف ضد الصحفيين. ويجب وقف هذه الإجراءات.

وندين جميع الانتهاكات لحقوق الفتيات والمراهقين في التعليم ولحقوق الطالبات في التعليم العالي. ويجب تمكين المرأة من العمل دون خوف على حياتها. ومن الضروري أيضا كفالة حصول المرأة على الرعاية الطبية. لقد ناضلت المرأة الأفغانية من أجل حقوقهن – وما زالت تفعل ذلك ويجب علينا دعم كفاحها في ذلك المسار.

أخيرا، يجب على حركة طالبان ضمان السماح بمغادرة الرجال النساء الأفغان المهددين الراغبين في مغادرة البلد فضلا عن إزالة العقبات الإدارية التي تحول دون مغادرتهم.

ختاما، ستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل للشعب الأفغاني، فضلا عن التحلي باليقظة لضمان احترام الالتزامات التي تعهدت بها طالبان وتحويلها إلى إجراءات ملموسة في الميدان. ولن نتسامح مطلقا مع إفلات منتهكي القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من العقاب.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ليونز والسيدة كريم على إحاطتيهما القويتين.

إن الحالة في أفغانستان على النحو الذي وصفه مقدمو الإحاطات اليوم مثيرة للقلق العميق. وما تزال مخاطر وقوع كارثة إنسانية حقيقية وتزداد سوءا مع حلول فصل الشتاء والركود الاقتصادي حيث يواجه نحو ١٩ مليون شخص أزمات وأوضاعا طارئة من انعدام الأمن الغذائي. وليس من مصلحة أحد أن يواجه الأفغان الموت جوعا، لذا لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة في مواجهة هذه الحالة.

وكما ذكرت الممثلة الخاص ليونز فإن هذه الأزمة الإنسانية يمكن تجنبها وسيكون عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقيادة الأمم المتحدة حاسما في هذا الصدد. ويتعين علينا كفالة استجابة دولية ذات أولوية منسقة مع توفير الموارد الكافية لها بقيادة الأمم المتحدة.

وستظل المملكة المتحدة في طليعة الداعمين لهذه الاستجابة الإنسانية. لقد بلغ مجموع المساعدة التي تقدمها المملكة المتحدة إلى أفغانستان هذا العام ٢٨٦ مليون جنيه استرليني ستوفر ٥٠ مليون جنيه

استرليني منها الدعم الإنساني المنقذ للحياة لما يزيد على ٢,٥ مليون من الفئات الأفغانية الضعيفة.

بيد أنه لا يزال يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد والتصرف على وجه الاستعجال لإيجاد حلول مبتكرة لمعالجة أزمة السيولة ووضع المبادئ والآليات اللازمة لتقديم المساعدة فيما بعد المساعدة الإنسانية الأساسية. ونأمل أن يجد البنك الدولي والمانحون وسيلة لتوجيه إنفاق مبلغ ١,٥ بليون دولار المخصصة للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان إلى دعم الصحة والخدمات الأساسية الأخرى. وينبغي لطالبان التصدي من جانبها لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالإرهاب وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن، فضلا عن ضمان الحوكمة الشاملة وصون حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات.

وفيما يتعلق بالإرهاب، نحث طالبان على الإعلان عن عدم ترحيبها بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وعدم السماح لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية أو غيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى بالتنظيم أو جمع الأموال أو التخطيط لشن هجمات من الأراضي الأفغانية.

ونرحب بتقرير الممثلة الخاص ليونز القائل بأن طالبان تتخذ خطوات إيجابية للسماح بوصول العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق، من الذكور والإناث على حد سواء. ونعرب عن شعورنا بالارتياح أيضا لإعادة فتح المدارس الثانوية أمام الفتيات في ثمان من المحافظات على الأقل. غير أنه ينبغي السماح لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات من جميع الأعمار، بالذهاب إلى المدرسة مع تمكين جميع النساء من العمل والحصول على الخدمات والمشاركة في الحياة العامة. وسوف تسهم النساء والفتيات الأصحاء المتعلمات في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد.

ونأمل أن يواصل القادة من جميع أنحاء العالم الإسلامي تعزيز هذه الرسالة. وإذ ينخفض عدد الوفيات المتصلة بالنزاع لا تزال حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تثير قلقا بالغا، نظرا للتقارير الموثوقة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء والقيود المفروضة على المجتمع المدني والاعتداءات على الأقليات.

وسنواصل تكييف نهجنا إزاء طالبان وفقا لأفعالهم وليس أقوالهم. لقد حدد مجلس الأمن بوضوح الحد الأدنى لتوقعاته في البلد بموجب القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). وتكمن أفضل طريقة لتحقيق هذه التوقعات وتجنب أسوأ النتائج الإنسانية في أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه، بما في ذلك خلال تفاعله مع حركة طالبان.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز على إحاطتها ونعرب عن تقديرنا العميق لها. وأعرب عن امتناني للسيدة كريم على إحاطتها لا سيما ونحن ندرك مدى المخاطر التي تحيط بتبادل شهادتها في هذا الوقت بالذات. ولا شك أنها تركت أثرها الواضح في هذه القاعة وأود أن أؤكد لها ذلك.

ومنذ آخر جلسة عقدناها في ٩ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8853)، لم يتحقق سوى النزر اليسير مما كنا نأمل فيه في حين حدث الكثير مما كنا نخشاه بالفعل، إذا لم تتحقق بعد الحكومة الشاملة التي قُدِّمت وعود بشأنها، ولم يعد أي حوار موثوق به ممثل لجميع الأفغان بشأن الحوكمة في المستقبل، ولم ينعم البلد بالاستقرار بعد. عوضا عن ذلك، ما يزال الشعب الأفغاني يعاني من العنف والترهيب والقمع على أيدي طالبان.

ولا تزال النساء والفتيات في أفغانستان يتعرضن للهجوم. وتواصل طالبان استهدافهن في مجالات التعليم والعمل والنشاط والمطالبة بحقوقهن الأساسية بل يستمر استهدافهن على أساس النوع الجنساني. وهذا أمر متعمد بدافع من الرغبة في القمع والسيطرة – أي حرمان المرأة من حقها في الحرية والاستقلالية والاختيار.

لقد توصلت نساء أفغانيات كثيرات إلى استنتاج صعب مفاده أن حياتهن ومستقبلهن لا يمكن أن يتحققا إلا خارج أفغانستان. وعلى الرغم من التأكيدات المتعلقة بالمرور الآمن التي نص عليها المجلس في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، لم تحترم طالبان هذا الخيار أيضاً.

وتُظهر التقارير المتعلقة بقتل المدافعة عن حقوق الإنسان وعالمة الاقتصاد فروزان صافي في وقت سابق من هذا الشهر بوضوح تام المخاطر التي تواجهها المرأة. لقد كانت السيدة صافي وثلاثة من زميلاتها يعتزمن مغادرة أفغانستان. ويُعتقد أن مكالمة وردتهن كانت تتعلق برحلة إجلاء جوي. وبدلاً من المرور الآمن، لم تجد هؤلاء النسوة سوى الكراهية، وفي النهاية العنف المروع والمميت.

لقد قلتها من قبل وسأقولها مرة أخرى اليوم – لا يمكننا أن نشيح بأبصارنا فيما تُستهدف النساء في أفغانستان ويهاجمن. وينبغي التنويه بشجاعة وثبات عدد لا يحصى من النساء الأفغانيات مثل السيدة كريم مقدمة الإحاطة لنا اليوم والسيدة صافي وزميلاتها، ولكن المجتمع الدولي بحاجة أيضاً إلى أن يبلغ حركة طالبان بوضوح بأن ثمة عواقب ستترتب على أفعالها.

يصادف اليوم مرور ٦١ يوماً على القيود التي فرضتها طالبان على التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية، ويمثل كل يوم خسارة غير معقولة لمستقبل أفغانستان نفسه. يُحرم جيلٌ من الفتيات من التعليم بسبب خوف بعض الرجال وشكهم. إن لكل طفل حقاً متساوياً في التعليم بغض النظر عن نوع الجنس.

وتفيد التقارير أيضاً بأن حقوق الأطفال في أفغانستان قد تدهورت تدهوراً كبيراً منذ آب/أغسطس، حيث زادت عمالة الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم والاتجار بهم وزواجهم. إن تدهور حقوق النساء والأطفال في أفغانستان تحت سيطرة طالبان صارخ وسريع على حد سواء. ويجب أن تكون حمايتهم ودعم حقوقهم أساسيين كمحور لجميع مداولاتنا بشأن مستقبل أفغانستان.

كما ندين بشدة الهجمات الإرهابية وأعمال العنف والترهيب والتشريد القسري التي استهدفت الأقليات مؤخرا. وندين قمع المجتمع المدني الأفغاني والصحفيين الأفغان.

ولا تسعفنا الكلمات لتصوير حجم الأزمة الإنسانية الجارية الآن في أفغانستان، مع اقتراب فصل الشتاء ومواجهة الملايين للمجاعة. وقد تلقينا تحذيراً، بما في ذلك اليوم من جانب الممثلة الخاصة ليونز، من خطورة هذه الحالة. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يستمعا. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يعملا.

تتحمل حركة طالبان الآن المسؤولية الرئيسية عن الظروف التي يواجهها شعب أفغانستان، ولكن المجتمع الدولي بحاجة أيضاً إلى تجاوز التعهدات والخطب الرنانة واتخاذ إجراءات لمنع انتشار المعاناة والموت على نطاق واسع. ويجب السماح للجهات الإنسانية بتوصيل خدماتها في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الوقت الحرج، لا يمكن ولا ينبغي إعاقة العمليات المنقذة للحياة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة في الميدان. ويقع على عاتق مجلس الأمن القيام بدور لتيسير الاستجابة الإنسانية. وعلينا أن نقوم بذلك؛ فهو واجبنا والتزامنا.

ومنذ آب/أغسطس، كان المجلس واضحاً بشأن ما نتوقعه من التعامل مع طالبان. قلنا إننا سنحكم عليهم بأفعالهم، لا بأقوالهم. ويجب على المجلس والمجتمع الدولي أن يؤكدا من جديد علناً، ودون غموض، أنه يجب حماية حقوق جميع الأفغان، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال والأقليات. ومن المؤكد أن هذه الرسالة كافية في حد ذاتها.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة ليونز والسيدة كريم على إحاطتيهما. ونقدر جهودهما الرامية إلى لفت الانتباه إلى محنة شعب أفغانستان فيما ينظر مجلس الأمن في الإجراء الذي ينبغي أن يتخذه لدعم السلام والأمن والاستقرار في البلد على نحو أفضل.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا العميق للعمل الدؤوب للموظفين الوطنيين والدوليين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وما أظهروه من التزام خلال الأشهر القليلة الماضية. من الواضح أن وجود الأمم المتحدة في أفغانستان بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن ممتنون جداً للدعم الذي تواصل البعثة تقديمه للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي من خلال عملها.

إننا نجتمع اليوم في الوقت الذي تواجه فيه أفغانستان تحديات هائلة، من بينها أزمة إنسانية ذات أبعاد مروعة. وتكمن مجموعة متنوعة من العوامل في جذور هذه الأزمة – الاعتماد المستشري على المعونة والذي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والجفاف الشديد والأثر الموسمي لظروف الشتاء وأثر عقود من النزاع الطويل الأمد الذي بلغ ذروته في الاستيلاء على السلطة بالوسائل العسكرية بدلاً من التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وقد أوضح المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لحركة طالبان على مر السنين مراراً وتكراراً أن من مصلحة طالبان أن تسعى سلمياً إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع في أفغانستان، بدلاً من تحقيق نصر في ساحة المعركة. واختارت طالبان السبيل الأخير ونرى الآن العواقب الرهيبة لذلك الخيار تتكشف أمام أعيننا. ولكن لا ينبغي للشعب الأفغاني أن يدفع مرتين ثمن قرار طالبان. ولهذا السبب، يجب علينا جميعاً أن نقوم بدورنا لمعالجة الأزمة الإنسانية الناشئة في أفغانستان.

وأعلنت الولايات المتحدة في الشهر الماضي عن تقديم مساعدات إضافية تزيد قيمتها على ١٤٤ مليون دولار للأفغان المتضررين من الأزمة الإنسانية المستمرة. وبذلك، يصل مجموع مساهمتنا في المساعدة الإنسانية لأفغانستان إلى ٤٧٤ مليون دولار في عام ٢٠٢١ وحده. ونحن فخورون بأن نظل أكبر مساهم في دعم احتياجات أفغانستان من المساعدة الإنسانية. وستتدفق تلك المساعدة من خلال منظمات إنسانية مستقلة، بما في ذلك اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية، وستدعم بشكل مباشر بعض الأشخاص الضعفاء الذين يقدر عددهم بـ ٢٤ مليون نسمة والذين يحتمل أن يحتاجوا إلى المساعدة في أفغانستان بحلول العام المقبل.

ونرحب بجهود الوكالات مثل برنامج الأغذية العالمي الذي يقوم بعملية ضخمة لمكافحة تصاعد انعدام الأمن الغذائي في أفغانستان. ويشجعنا ما يبذله من جهود لزيادة برامجه بسرعة شهراً بعد شهر للوصول إلى ملايين الأشخاص المحتاجين. ولكن لكي تستمر المساعدة الدولية في فعاليتها مع تزايد الاحتياجات، يجب السماح لجميع العاملين في مجال المعونة، بمن فيهم الموظفات، بالعمل بشكل مستقل وآمن. فمن دون الموظفات، لا يمكن ببساطة تنفيذ برامج إنسانية آمنة وتقوم على المبادئ. ويجب أن يكون منفذو المساعدات الإنسانية قادرين على الوصول إلى جميع السكان المحتاجين، بمن فيهم النساء والفتيات، دون عوائق.

وقد شدد المجلس، من خلال القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، على ضرورة إتاحة إمكانية الوصول الكامل والآمن ودون عوائق للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وشركائها المنفذين وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية إلى جميع المحتاجين للمساعدة. وستواصل الولايات المتحدة وشركاؤها دعوة حركة طالبان إلى الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي في ذلك الصدد. وبطبيعة الحال، فإن المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة ليست كافية لتلبية احتياجات أفغانستان التي تلوح في الأفق. ولذلك، نحث الدول الأعضاء الأخرى على زيادة مساعدتها للجهود الإنسانية في أفغانستان أيضاً، ونشكر من سبق لهم القيام بذلك.

كما نشعر بقلق عميق إزاء استمرار نقص السيولة والتضخم والعوامل الاقتصادية الأخرى التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ونرحب بالحلول الخلاقة من جانب المجتمع الدولي للمساعدة في التخفيف من حدة تلك التحديات بطريقة تحدّ من الفوائد غير المستحقة التي تجنيها حركة طالبان والأفراد الخاضعون للجزاءات. وعلى الرغم من أننا وكثيرين غيرنا منشغلون بحق باحتياجات أفغانستان الإنسانية، فإننا نواصل إيلاء اهتمام وثيق لما إذا كانت طالبان تبدي امتثالاً لالتزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان واستيعاب الجميع.

ويجب أن يكون بمقدور النساء والفتيات المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. وهذا ليس مطلبا فريدا للغرب أو الولايات المتحدة أو حتى حكومة بايدن. إننا ببساطة نطالب بأن تتاح للنساء والفتيات الأفغانيات القدرة على التمتع بحقوق الإنسان العالمية التي نتمتع بها جميعا.

وما من عذر لعرقلة حصول النساء والفتيات على التعليم. ويجب السماح لجميع الفتيات، بمن فيهن الفتيات في المدارس الثانوية وما بعد المرحلة الثانوية، بالعودة إلى المدرسة فورا وتشجيعهن علنا. كما يجب السماح للمرأة بالعودة إلى أماكن عملها. فالسماح لنصف القوى العاملة في البلد بالمشاركة في الحياة الاقتصادية سيكون خطوة جيدة للبدء في مساعدة الاقتصاد الأفغاني على التحرك في اتجاه إيجابي.

وفي ضوء كل التحديات التي ناقشناها اليوم، تتطلع الولايات المتحدة إلى تلقي توصيات الأمين العام الاستراتيجية والتنفيذية بشأن مستقبل ولاية البعثة. ويكتسي دور الأمم المتحدة في تنسيق العمليات الإنسانية، وتقديم التقارير بنزاهة عن التطورات في الميدان، وبذل المساعي الحميدة الحاسمة، أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

أشكر الممثلة الخاصة ليونز والسيدة كريم على إسهاماتهما القيمة في هذه الجلسة. وأود أن أركز على أربع نقاط.

أولا، على نحو ما قيل بالفعل، يمثل بدء فصل الشتاء تحديا هائلا أمام إيصال المساعدة الإنسانية، التي يعتمد عليها ١٨,٥ مليون مدني. وتمشيا مع القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١)، نسلط الضوء على أهمية مضاعفة الجهود لتقديم تلك المساعدة. ويجب ضمان وصول جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بأمان ودون قيود ودون عوائق، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وتحقيقا لذلك، نؤكد على أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر أساسي. ويكتسي النهج الجنساني في وضع هذه البرامج وتنفيذها أهمية حاسمة. وبالمثل، من الضروري ضمان التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية.

ونشير بقلق إلى التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التهديدات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان، وحالات الاعتقال، والاختفاء القسري، والقتل. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان مكفولا لجميع الأفغان دون تمييز. وبالمثل، يجب حماية حق الفتيات في التعليم والعمل المدفوع الأجر للنساء.

وندين إدانة قاطعة الهجمات التي يتعرض لها المدنيون، ولا سيما الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. ولا يزال الإرهاب يشكل أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن في أفغانستان والمنطقة. ويجب على المجلس أن يتحلى باليقظة فيما يتعلق بالأنماط والاتجاهات في جميع أنحاء المنطقة من أجل التصدي لهذه الآفة على نحو أكثر فعالية. ويجب ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى أرضا خصبة للإرهاب.

ونؤيد النقطة التي أشارت إليها السيدة كريم بشأن التركيز على الإدماج. فتحقيق الاستقرار في أفغانستان وإحلال السلام فيها سيرتهنان بقدر الحيز المتاح لتعددية الأصوات الأفغانية وتنوعها ومدى تمثيلها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكننا العودة إلى أفغانستان التي لا تشارك فيها النساء والشباب والأقليات الإثنية واللغوية والدينية مشاركة كاملة وفعالة ومجدية. وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢٥٩٦ (٢٠٢١) قرار لا لبس فيه، لأنه يبرز أهمية إنشاء حكومة تمثيلية وشاملة للجميع، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. ونشدد على أهمية تلك المشاركة.

وفي الختام، أعرب عن دعم المكسيك للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة ليونز في هذه الحالة المعقدة. فجهودهما تكتسي أهمية بالغة لتعزيز الاستقرار في أفغانستان بما يعود بالنفع على الشعب الأفغاني والمنطقة قاطبة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد إسحاقزاي (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود في البداية أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة المكسيك على رئاستها لمجلس الأمن. كما أود الترحيب بحضور الممثلة الخاصة ليونز في هذه الجلسة، وأثني على جهودها وقيادتها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظل ظروف صعبة للغاية. والشكر موصول لابنة بلدي السيدة فريشيتا كريم على إحاطتها المؤثرة والقوية.

وبالنيابة عن الشعب الأفغاني، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني وتقديري لموظفي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات

الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المحلية على تقديم المساعدة المنقذة للحياة لشعب أفغانستان خلال هذه الأوقات العصيبة والصعبة جدا.

منذ الجلسة السابقة للمجلس (انظر S/PV.8853) في ٩ أيلول/سبتمبر، ازدادت الحالة سوءا في بلدي. وتواجه أفغانستان حاليا أزمة ذات أبعاد تاريخية. فحياة ملايين الأفغان وكرامتهم مهددة بفعل انهيار الاقتصاد وانعدام الأمن الغذائي الشديد وانعدام الأمن والحقوق الأساسية والحرية.

لقد استمعنا إلى أرقام مختلفة بشأن عدد الأفغان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ولن أكررها لأنها تتغير خلال حديثنا، والأرقام في حالة ارتفاع. وأود أن أكون صريحا: أود أن أقول إن جميع السكان البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة سيحتاجون، عاجلا أم آجلا، إلى شكل من أشكال المساعدة. ولذلك فإن عنصر الوقت وما نبذله من جهود أمر جوهري.

ولا يزال الفقر منتشرا على نطاق واسع. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، ستعاني أفغانستان من فقر يكاد يكون كاملا - بمعدل فقر يبلغ ٩٧ في المائة بحلول منتصف عام ٢٠٢٢.

وللأسف، وفي خضم تلك الحالة الكئيبة، لم تف طالبان بوعودها والتزاماتها تجاه الأفغان والمجتمع الدولي بشأن التخفيف من أثر الأزمة والمعاناة على السكان الأفغان. ولا تزال حركة طالبان تتحدى الدعوات الدولية المطالبة بضمان احترام حقوق الإنسان للأفغان، وتشكيل حكومة شاملة للجميع، وقطع علاقاتها مع الجماعات الإرهابية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإنها تواصل ارتكاب أعمال الفصل العنصري بين الجنسين بمنع النساء من العمل والفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. واليوم هو اليوم الثاني والستين من الحظر الذي فرضته طالبان على تعليم البنات في المرحلة الثانوية على الصعيد الوطني. ولا يمكن أن يستمر ذلك.

كما قمعت حركة طالبان الاحتجاجات السلمية وتواصل عمليات القتل الانتقامي على الرغم مما يسمى بالعفو. وبالإضافة إلى ذلك، لم نشهد اتخاذ أي خطوات ملموسة من جانب طالبان لتوسيع قاعدة سلطتها الانتقالية ووضع خريطة طريق للسلام يمكن أن تفضي إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع وديمقراطية حقا.

لقد قال أعضاء مجلس الأمن بحق في مناسبات عديدة إنهم لن يحكموا على طالبان من أقوالها بل من أفعالها. وينتظر الشعب الأفغاني أن يفي المجتمع الدولي بهذا الوعد وأن يضغط على طالبان لتمهيد الطريق أمام تشكيل حكومة شاملة تتمتع بشرعية داخلية وخارجية على السواء وتمثل أصوات جميع الأفغان.

وفي حين أن المسؤولية عن تلك الحالة الكارثية تقع على عاتق حركة طالبان بشكل مباشر لأنها اختارت الاستيلاء على السلطة بالقوة وفرض نفسها على الشعب الأفغاني، فليس أمام المجتمع الدولي خيار سوى الاستمرار في التعامل معها وإلزامها بالوفاء بوعودها والتزاماتها.

وأود أن أحدد خمسة مجالات يمكن للمجتمع الدولي أن يمارس فيها بعض النفوذ ويواصل المشاركة.

أولا، وبدون شك، وكما سمعنا من المتكلمين الآخرين، يجب تكثيف تقديم المساعدات الإنسانية وتعزيز تقديم الخدمات الصحية لإنقاذ الأرواح والحيلولة دون الانهيار التام للبلد. ففي ظل اتساع نطاق الجفاف الشديد، واقتراب فصل الشتاء، وتفشي الجائحة، والاقتصاد في حالة انهيار، ونظام لا يستطيع دفع الرواتب أو توفير أبسط الخدمات الأساسية للسكان، ثمة خطر محدق يلوح في الأفق. وسيكون أثر الأزمة على أضعف الفئات مدمرا وسيصعب عكس مساره، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن مليون طفل معرضون لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد الوخيم إن لم يتوفر لهم علاج فوري. ولذلك يجب أن تمنح عمليات التدخل لدواع إنسانية الأولوية لتلك الفئات الضعيفة وأن تستهدفها على نحو فعال لكفالة عدم تخلفها عن

الركب. وينبغي لنا أيضا توسيع نطاق آليات تقديم الخدمات من خلال دعم المنصات القائمة مسبقًا، مثل برنامج التضامن الوطني الأفغاني ومجالس التنمية المجتمعية، التي استخدمت في الماضي لتيسير توزيع المساعدات الإنسانية. كما ينبغي لنا أن ندعم المنظمات غير الحكومية الوطنية ذات الأهمية الأساسية لتوزيع المساعدات الإنسانية.

وتتطلب تلك الزيادة تمويلا إضافيا كبيرا من الجهات المانحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في الميدان. إن شعب أفغانستان ممتن للتعهدات السخية جدا التي أعلن عنها خلال الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى للأمين العام بشأن الحالة الإنسانية وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقده قادة مجموعة العشرين بشأن أفغانستان، ولكنها لا تكفي. وأحث المانحين على مواصلة تمويل النداءات الإنسانية وبرامج الأمم المتحدة، لأن الاحتياجات أكبر بكثير مما يمكن أن يلبيه مستوى التمويل الحالي.

ولا تزال الأمم المتحدة تمثل أحد أطواق النجاة الرئيسية لدعم غالبية الأفغان اليوم، ولكن المعونات الإنسانية لن تكفي لمنع انهيار الاقتصاد الأفغاني. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد سبلا للعمل عبر المسارات الإنسانية والإنمائية والسلمية. وفي القيام بذلك، من الأهمية بمكان بالطبع عدم تمويل نظام طالبان بشكل مباشر أو تنفيذ أساليب تشغيلية تساعده بشكل غير مباشر.

وفي ذلك الصدد، أشيد بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لإنشاء صندوق استئماني وآليات أخرى لدفع مرتبات العاملين الصحيين والمعلمين وتحويل الأموال النقدية مباشرة إلى الأسر المعيشية الفقيرة.

وأحث المجلس على إيجاد سبل لمعالجة الأزمة المصرفية الراهنة ومواصلة إعفاء العمليات الإنسانية وعمليات إيصال الخدمات من الجزاءات.

ثانيا، للتغلب على حالة الأزمة الدائمة في أفغانستان، لا بد من إحياء عملية السلام الخاملة التي بدأت في الدوحة والعمل صوب تحقيق سلام دائم وطويل الأمد.

إن الحالة في أفغانستان هشة للغاية. ولا يمكننا حمايتها والحيلولة دون اندلاع حرب أهلية جديدة لأسباب عرقية واستخدام الجماعات الإرهابية الأجنبية للأراضي الأفغانية، والانتقال من حالة الأزمة الإنسانية الدائمة إلى اقتصاد أكثر استقرارا، إلا من خلال حكومة شاملة للجميع.

ودور الأمم المتحدة كوسيط نزيه وحيادي في وضع خريطة طريق للسلام دور بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، أكرر دعوة السيدة كريم إلى تنظيم مؤتمر دولي يمكن أن يحول الأزمة الحالية إلى فرص جديدة للسلام ويفضي إلى حكومة شاملة تمثل كافة أطياف الشعب الأفغاني من جميع الأعراق والخلفيات، بمن فيهم النساء. وتحقيقا لذلك الهدف، نطلب إلى المجلس أن ينظر، خلال مداولاته في آذار/مارس، في ولاية شاملة ومتينة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يمكن أن تشرع في عملية الحوار فيما بين الأفغان من أجل تحقيق السلام الدائم.

ثالثا، من المهم أن يتعامل المجتمع الدولي مع طالبان وفقا للالتزامات المتعهد بها في مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، أي عدم الاعتراف بإعادة الإمارة الإسلامية لأفغانستان أو أي حكومة تفرض بالقوة. ويجب أن تكون حقوق المرأة وتعليم الفتيات وحرية وسائط الإعلام وإنشاء حكومة شاملة للجميع، بما في ذلك بمشاركة المرأة، في صميم عمليات التعاون الدولي مع طالبان.

رابعا، يجب على المجتمع الدولي إنشاء آلية لرصد حقوق الإنسان والمساءلة في أفغانستان. ويسعدنا قرار مجلس حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص لأفغانستان، ولكن ما زال يتعين القيام بالمزيد لمحاسبة طالبان والأطراف الأخرى على الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان.

خامسا، ندعو المجتمع الدولي إلى إشراك الأفغان، لا كضحايا، بل كأصحاب مصلحة، في بناء السلام المستدام في أفغانستان. وفي حين لم تتغير حركة طالبان، فقد تغير السكان الأفغان. وكثير من الأفغان حصلوا على تعليم جيد واستفادوا من الفرص المتاحة

خلال السنوات العشرين الماضية وهم عازمون على تغيير بلدهم إلى الأفضل. ويمكنهم إسماع أصوات بديلة وإرشاد السياسات وإحداث تغيير محلي ووطني.

ولذلك أحث المجتمع الدولي على التشاور مع الأفغان وإشراكهم، ولا سيما النساء، في جميع إجراءاته، وعلى تقديم الدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني، بمن في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان في الميدان.

وفي هذا الوقت العصيب، نطلب من المجتمع الدولي مساعدتنا على العودة إلى المسار الصحيح لوقف دوامة الأزمة التي يواجهها بلدي والعمل من أجل أفغانستان مستقرة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها وحماية وتعزيز حقوق وكرامة جميع مواطنيها بدون أي تمييز.

وتتمثل الرغبة الحقيقية لكل أفغاني في تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة وتشكيل حكومة شاملة تمثل الجميع وتضم النساء وجميع الجماعات العرقية. ويجب أن تؤدي تلك التسوية إلى التوصل لحل دائم للنزاع يصون الكرامة، والحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

ونحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في تلك الجهود. ويجب أن توضح الأمم المتحدة، وعلى الأخص المجلس، أنها لن تعترف بحكومة غير شاملة لا تمثل كافة الأطياف. ويجب توضيح أن حقوق المرأة وتمكينها من القضايا غير القابلة للتفاوض وأن أي حكومة ترغب في التمتع بالدعم الدولي يجب أن توفر ضمانات دستورية لحقوق جميع مواطنيها وأن تمتثل للالتزامات الدولية التي قطعتها أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة الإنسانية وتحقيق السلام المستدام في أفغانستان. وكما ذكرت الممثلة الخاصة ليونز، فإن انهيار أفغانستان لا يمثل قضية تخص الأفغان وحدهم. بل هي قضية يحب أن يوليها المجتمع الدولي بأسره الاهتمام. وفي حين أن الأفغان هم الضحايا الرئيسيون للمأساة اليوم، فإننا من غير المرجح أن نظل الضحايا الوحيدين في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها وعلى قيادتها لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تنعقد جلسة اليوم في الوقت المناسب وتكتسي أهمية قصوى، بالنظر إلى أن أفغانستان تواجه تحديات خطيرة. إن الحالة الإنسانية مصدر قلق شديد. ومع اقتراب فصل الشتاء، يواجه الناس أزمة إنسانية وشيكة. وهذا يجعل تقديم المعونة الإنسانية إلى أفغانستان أكثر إلحاحا.

ودور الأمم المتحدة في الحالة الراهنة دور حاسم الأهمية. وندعم جهود بعثة الأمم وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في مساعدة الشعب الأفغاني.

وإيران، بوصفها بلدا مجاورا، واستنادا إلى الروابط التاريخية والثقافية واللغوية والدينية بين بلدينا، لا يمكنها أن تظل غير مبالية بمحنة شعب أفغانستان. لقد استضفنا ملايين الأفغان على مدى أكثر من أربعة عقود وساعدناهم بسخاء، لا سيما خلال الجائحة وفي ظل أوضاع اقتصادية قاسية ناجمة عن الجزاءات غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة.

ومنذ منتصف آب/أغسطس، ما فتئ آلاف الأفغان يدخلون إيران يوميا. وإذا لم تعالج الحالة الإنسانية على وجه السرعة وبشكل صحيح، فمن المقدر أن يدخل مئات الآلاف من الأفغان إلى إيران في أشهر الشتاء المقبلة. ولقد بذلنا حتى الآن كل ما في وسعنا لمساعدة الأفغان الذين يدخلون إيران، بما في ذلك من خلال توفير الاحتياجات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلنا العديد من القوافل الإنسانية إلى أفغانستان.

لكن بسبب الجزاءات غير القانونية وغير الإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة، وفي غياب الموارد المالية الجديدة الكافية، لن نتمكن بعد الآن من مساعدتهم بمفردنا.

فلنكن صريحين. إن هذا ليس تحديا محليا، ويجب ألا تُترك البلدان المجاورة لأفغانستان وحدها ويُتوقع منها أن تتصدى لهذا التحدي البالغ الصعوبة بمفردها. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، إلى النهوض بمسؤولياتها وتوفير موارد مالية جديدة وكافية لجيران أفغانستان من أجل مساعدة اللاجئين والنازحين الأفغان.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تسييس تقديم المساعدة الإنسانية في أوانها والإفراج عن أصول أفغانستان المجمدة، وهما أمران أساسيان لإنعاش الاقتصاد الأفغاني وإنقاذ حياة الناس، أو ربطهما بشروط. ويجب أيضا بذل جهود موازية لتجنب الانهيار التام للاقتصاد الأفغاني. بيد أن هذه الجهود العاجلة يجب ألا تصرف انتباهنا وجهودنا عن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات في أفغانستان.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان، بما فيها تلك التي وقعت في كابول اليوم، تبعث على الجزع وعلى القلق البالغ. وهي تبين مدى أهمية التصدي لهذه التهديدات بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما أنها تظهر، مرة أخرى، وحشية الإرهابيين. ولذلك، ينبغي عدم التسامح إطلاقاً مع الإرهاب والذين يمولونه وينظمونه ويدعمونه في أفغانستان. ويجب ضمان ألا تستخدم أراضي أفغانستان أبدا في الأنشطة الإرهابية أو أن تستعمل كملاذ آمن للجماعات الإرهابية أو كمصدر لإنتاج المخدرات والاتجار بها.

إن تشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع بحق، بمشاركة الجماعات العرقية والدينية كافة، وملتزمة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وضمان وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بما في ذلك الأقليات العرقية واللغوية والدينية والنساء، استنادا إلى التعاليم والمبادئ الإسلامية الحقة، أمر حيوي لبناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل إيران عملها مع جميع الأطراف في أفغانستان، بما في ذلك حركة طالبان. وفي إطار بذلنا لمساعينا السلمية والإنسانية في ذلك البلد، يقوم الممثل الإيراني الخاص لأفغانستان حاليا بزيارة كابول. وخلال زيارته، التقى مع كبار مسؤولي حركة طالبان وبحث القضايا الملحة مثل المساعدات الإنسانية واللاجئين والتحديات الأمنية والاقتصادية التي يواجهها شعب أفغانستان.

وسنواصل أيضا مشاوراتنا مع جيران أفغانستان، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، للمساعدة في إحلال السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في أفغانستان. وفي هذا السياق، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، استضفنا الاجتماع الوزاري الثاني لجيران أفغانستان، بما في ذلك أوزبكستان وإيران وباكستان وتركمانستان والصين وطاجيكستان، فضلا عن الاتحاد الروسي. وفي بيان صدر في ختام ذلك الاجتماع، أعرب المشاركون عن دعمهم القوي لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية في أفغانستان وشجعوا جميع الأطراف في البلد، بما فيها حركة طالبان، على مواصلة الحوار والمشاورات السياسية لتشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع بمشاركة كل الجماعات والفئات في البلد.

وستواصل إيران مساعدة شعب أفغانستان والعمل مع جيران أفغانستان والشركاء الآخرين لضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

السيد حكمت (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر الوفد المكسيكي على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، السيدة ديبورا ليونز على إحاطتها الشاملة. وأود أيضا أن أشكر السيدة فريشتا كريم على بيانها الثاقب. ونشكر أيضا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على العمل الذي تقوم به في البلد.

مع انسحاب قوات التحالف، دخلت أفغانستان عهدا جديدا – عهدٌ بدأ بتحديات اقتصادية ومالية وسياسية متنامية وسخط مستشرٍ وشكوك متزايدة بشأن مستقبل البلد. ويتلاشى ما أحرزه البلد من إنجازات وتقدم خلال السنوات العشرين الماضية، ولا سيما في مجال تمكين النساء والفتيات وحماية حقوقهن. واليوم، تقف أفغانستان عند منعطف حاسم.

وتتكشف أزمة إنسانية خطيرة في البلد. إذ يحتاج ما يقرب من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية فعلا. ولا يمكن لنحو ٧ ملايين

شخص الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية. ولا يجد كثير من الناس ما يكفي من الطعام، حيث يواجه ٣,١ ملايين طفل خطر سوء التغذية الحاد الوخيم وهناك مستويات عالية من العنف والنزوح. هذه هي أفغانستان التي تركها المجتمع الدولي وراءه. إن الحالة الصعبة الراهنة في أفغانستان تتطلب منا، نحن جيرانها المباشرين، بذل المزيد من الجهود لاستعادة السلام والاستقرار في هذا البلد.

وقد أدى استيلاء حركة طالبان على كابول إلى تفاقم الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الداخلية في البلد، مما سيكون له آثار أكبر ليس على بلدان المنطقة فحسب، ولكن أيضا على بلدان خارج المنطقة. ويمثل تصدير التطرف والإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة وزيادة الاتجار بالمخدرات وزيادة تدفق اللاجئين بعض التحديات العاجلة التي يمكن أن تواجهها بلدان المنطقة إذا ما ازدادت الحالة تدهورا. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة تهدف إلى منع التحديات المذكورة آنفا على حدود أفغانستان.

وفي ظل النهج الحالي لحركة طالبان، سنتجه نحو نقطة اللاعودة عاجلا وليس آجلا. ومن خلال صيغ مختلفة في إيطاليا وروسيا والهند وباكستان وتركيا، بعث المجتمع الدولي برسائل واضحة إلى حركة طالبان: تشكيل حكومة شاملة للجميع وقطع صلاتها بالمنظمات الإرهابية الأخرى وعدم تحويل أفغانستان إلى ملاذ آمن للإرهابيين وضمان الحقوق الأساسية للنساء والأطفال والجماعات العرقية. وحتى الآن، لم يتم تحقيق أي من مطالبنا، أو، على وجه الدقة، لم تف الحركة بأي من وعودها. ويهيمن على حكومة طالبان المؤقتة بالكامل ممثلو جماعة عرقية واحدة – جماعة إرهابية.

وتواصل طالبان، بالتعاون مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية ومنظمات إرهابية أخرى، عملياتها العسكرية في ولاية بانشير ضد قوات المقاومة الوطنية بقيادة أحمد مسعود. واليوم، تركز حركة طالبان قواتها في الجزء الشمالي من أفغانستان الذي استقرت فيه جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الله قرب الحدود مع طاجيكستان.

ولا يوجد مكان لحقوق النساء والفتيات في عقلية حركة طالبان التي تعود للعصور الوسطى ولا في تفسيرها الخاطئ للشريعة الإسلامية. وقد بيّنت الحركة ذلك بوضوح تام بإلغاء وزارة شؤون المرأة وإعلانها أن المرأة لن تكون جزءا من حكومتها الجديدة. ومن المهم ملاحظة أن عزل المرأة من مناصب صنع القرار وغيرها من القرارات المثيرة للجدل التي اتخذتها طالبان تتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع الوعود السابقة للحركة نفسها.

لقد مرت ٢٠ سنة وتغير العالم، ولكن حركة طالبان لم تتغير. ومع ذلك، تغيرت أفغانستان خلال هذه السنوات. فقد أُحرز بعض التقدم في ضمان حقوق النساء والفتيات. وظهر جيل جديد من الشباب والنساء المتعلمات – أفراد شهدوا التغيرات والحريات التي جلبتها السنوات العشرون الماضية؛ وبالنسبة لهم، فإن نمط حياة حركة طالبان وأساليب حكمها الهمجية غريبان.

ولذلك، ينبغي ألا تكون وعود طالبان الفارغة سببا لتضليلنا. وينبغي أن يحدث تغيير حقيقي على أرض الواقع قبل أن يتخذ المجتمع الدولي الخطوة التالية. وينبغي لنا كمجتمع دولي أن نكون متسقين في نهجنا ومتماسكين في أعمالنا. ويجب أن نضغط أكثر على حركة طالبان للتأكد من إنصاتها لرسائلنا وامتثالها لها.

تدين طاجيكستان بشدة جميع أشكال الخروج على القانون والقتل والسرقة والاضطهاد بحق أفراد الشعب الأفغاني، بمن فيهم الطاجيك والأوزبك والهزارة وغيرهم من الجماعات العرقية. وينبغي ألا تنجر أفغانستان وشعبها اللذان طالت معاناتهما مرة أخرى إلى حرب دموية أخرى. ولا يمكن لطاجيكستان، بوصفها بلدا لا تربطه بأفغانستان روابط ثقافية ولغوية مشتركة فحسب، بل يشترك معها أيضا في أطول حدود بين بلدان آسيا الوسطى، أن تظل غير مبالية عندما يكون الشعب الأفغاني بأسره على شفا كارثة إنسانية.

الشتاء قادم. وسيزداد تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الراهنة. ولذلك ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بشكل عاجل ومباشر ودون عوائق إلى الشعب الأفغاني وتوزيعها بطريقة غير تمييزية على جميع قطاعات المجتمع الأفغاني تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك المسعى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحرص على تجنب تقوية حركة طالبان وتعزيزها.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا ومبادرته لدفع مرتبات أكثر من ٠٠٠ ٢٣ عامل في مجال الرعاية الصحية في أفغانستان، إذ وفر ١٥ مليون دولار للحيلولة دون انهيار القطاع بأكمله. وطاجيكستان مستعدة لإتاحة بنيتها التحتية وأراضيها للمساعدة في إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة إلى الشعب الأفغاني.

وما فتئت طاجيكستان تؤيد استعادة السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، وستظل ملتزمة بموقفها. ونؤكد من جديد أننا لن ندعم سوى حكومة شاملة للجميع في أفغانستان تُمثل فيها جميع الطبقات الاجتماعية والعرقية السياسية في البلد. ونأمل أيضا أن تضمن حكومة أفغانستان المقبلة الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين الأفغان، ولا سيما النساء. ولن تعترف طاجيكستان بأي حكومة تتشكل من خلال القمع والاضطهاد ودون مراعاة مصالح الشعب الأفغاني بأكمله، وخاصة الأقليات العرقية.

وفي هذا المنعطف التاريخي، نرى أن تشكيل حكومة شاملة للجميع هو السبيل الوحيد لتحقيق آمال الملايين من الشعب الأفغاني الذين يسعون جاهدين لرؤية السلام والازدهار يعودان إلى أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد باكستان ممتن لإتاحة هذه الفرصة له للمشاركة في استعراض مجلس الأمن للحالة في أفغانستان.

ونشيد بالسفيرة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، على إحاطتها الشاملة جدا، التي وصفت فيها دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. واستمعنا أيضا إلى مواطنين أفغانيين – السيدة كريم، التي من الواضح أن رسالتها العاطفية أثرت في نفوسنا، والسفير إسحاق زاي، الذي يمثل بلدا وليس حكومة. ونرى أن هذه الجلسة والجلسات المماثلة ستستفيد من الاستماع إلى من يحكمون بالفعل في كابول وفرصة الحصول على صورة شاملة للحالة هناك، بدلا من الاعتماد على مناقشة انفرادية من هذا النوع.

ولم تتحقق السيناريوهات الكابوسية التي كان يخشى حدوثها بعد ١٥ آب/أغسطس. ولم تحدث أي أعمال عنف أو انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في أفغانستان. ووفقا لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، تحسنت الحالة الأمنية تحسنا كبيرا. وقد أتاحت الحكومة المؤقتة تقديم المساعدة المباشرة إلى الشعب الأفغاني ويسرته، بما في ذلك عن طريق النساء العاملات في مجال المساعدات – وأود أن أطلب من السيدة ليونز تأكيد ذلك. وتستجيب الحكومة المؤقتة بشكل إيجابي للعمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المجاورة. وقد يكون نصف الكأس ممتلئا فقط، ومع ذلك فقد أسفر العمل عن إحراز تقدم بشأن العديد من شواغل المجتمع الدولي. وللأسف، لم يُجسد ذلك بالكامل في مناقشة اليوم.

إن المدارس الخاصة بالفتيات وصولا إلى الصف السادس مفتوحة في جميع أنحاء أفغانستان. وأعتقد أن السفيرة ليونز يمكنها أن تؤكد ذلك أيضا. والجامعات مفتوحة وترتادها النساء للدراسة، وإن كان ذلك في فصول دراسية منفصلة. أما المدارس الثانوية فمغلقة، وذلك – كما أخبرتنا طالبان – لأنهم يفتقرون إلى المعلمين والقدرة على دفع رواتبهم، وهو ما يلزم لفتح هذه المدارس.

والتحدي المباشر، بطبيعة الحال، هو الأزمة الإنسانية والاقتصادية الأليمة التي تعاني منها أفغانستان. فنصف السكان – ٢٨ مليون نسمة – يواجهون انعداما حادا للأمن الغذائي. وسيفاقم الشتاء حدة الجوع والحرمان، ولا سيما في الأجزاء التي يتعذر الوصول إليها في أفغانستان. ونشيد بجهود الأمين العام والأمم المتحدة والمنظمات

الدولية – برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرهم – في الاستجابة للاحتياجات الغذائية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني. وقد أفادوا بأنهم يتلقون – وأنا أقتبس من الأمين العام – "تعاونا ممتازا" من الحكومة في كابول. ونحن ممتنون لأن النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام لعام ٢٠٢١ قد مُول بالكامل.

غير أننا جميعا ندرك أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة لتجنب وقوع كارثة إنسانية وانهيار اقتصادي. وتواجه المنظمات الإنسانية أيضا تحديات عملية جراء فرض جزاءات ثنائية وجزاءات من مجلس الأمن. وكما قال الأمين العام، يجب أن تكون المساعدة الإنسانية غير مشروطة. ولذلك أشعر بالصدمة إزاء المطالب الواردة هنا لحشد المساعدات الإنسانية لأفغانستان من أجل انتزاع تنازلات سياسية. ويتعارض ذلك مع القانون الدولي. ونأمل أن تُتخذ القرارات المناسبة لتمكين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات من التغلب على المشاكل العملية التي تعوق تقديم المساعدة التي تمس حاجة الشعب الأفغاني إليها.

وتلوح في الأفق أزمة أكبر هي خطر الانهيار الاقتصادي الكامل. فهناك حاجة إلى النقد لإنعاش الاقتصاد – لدفع الرواتب واستعادة الأعمال التجارية الصغيرة وإنعاش النظام المصرفي. ونرحب بإنشاء الصندوق الاستئماني الخاص لأفغانستان. ونأمل في التعجيل بإنشاء هذه الآلية وآليات مماثلة لزيادة تدفق الأموال وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الأفغاني، فضلا عن رفع التجميد غير المبرر عن أصول أفغانستان قريبا.

وستكون عواقب حدوث أزمة إنسانية كبرى وانهيار اقتصادي في أفغانستان مروعة، بما في ذلك من معاناة إنسانية هائلة وتدفق ملايين اللاجئين الإضافيين إلى الخارج واحتمال حدوث فوضى ونشوب مزيد من النزاع وتعزيز قوة داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. وعندما يبدأ ملايين اللاجئين الأفغان بالتدفق عبر حدودنا، لن نتمكن، إذ نستضيف بالفعل ٤ ملايين لاجئ أفغاني، من استقبال المزيد. وسيتعين عليهم الذهاب إلى مكان آخر. وهذه عواقب يجب على المجتمع الدولي أن يتجنبها.

وتبذل باكستان كل ما في وسعها. فقد تعهدنا بتقديم ٣٠ مليون دولار من المساعدات لأفغانستان. ونرسل القمح والأرز والإمدادات الطبية الطارئة وغيرها من المواد الأساسية إلى أفغانستان. ورفعنا الرسوم الجمركية المفروضة على واردات السلع الأفغانية. ونسهل تجارة المرور العابر ونوفر لها الأدوية الأساسية ونعمل على تجديد المستشفيات الأفغانية. وتيسر باكستان أيضا تسليم برنامج الأغذية العالمي لـ ٠٠٠ ١٠ طن من دقيق القمح، كما أقيمت خدمة جوية للأغراض الإنسانية – جسر جوي – بين إسلام أباد وكابول.

وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها القائم بأعمال وزير خارجية سلطات كابول، برفقة القائمين بأعمال وزراء المالية والتجارة والطيران في كابول، إلى إسلام أباد، وافقت باكستان على توفير التدريب في مجالات الطيران والسلامة وغيرها من المجالات للأطباء والممرضين والمسعفين. واتخذنا خطوات أخرى للمساعدة في استقرار الحوكمة الاقتصادية في أفغانستان.

وقد اتخذت باكستان أيضا خطوات ملموسة نحو تحقيق الاستقرار في أفغانستان. فأنشأنا منصة للبلدان الستة المجاورة، بالإضافة إلى روسيا، التي اجتمعت مرتين وستجتمع مرة أخرى في الصين في أوائل العام المقبل. والهدف من ذلك هو تعزيز توافق إقليمي في الآراء بشأن الخطوات الرامية إلى تطبيع الحالة في أفغانستان، ولا سيما من خلال التكامل الاقتصادي وإمكانيات الاتصال.

والمجموعة الثلاثية الموسعة، التي تضم الصين وباكستان وروسيا والولايات المتحدة، صيغة رئيسية لتيسير اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وقد اجتمعت المجموعة الثلاثية الموسعة الأسبوع الماضي في إسلام أباد، وتفاعلت أيضا مع وزير الخارجية الأفغاني بالنيابة الزائر. وأعرب الاجتماع عن توقعات أعضاء اللجنة الثلاثية الموسعة بشأن الشمولية وحقوق

الإنسان وتعليم الفتيات ومشاركة المرأة ومنع الأعمال الانتقامية ضد المسؤولين الحكوميين السابقين والقضاء على وجود المنظمات الإرهابية داخل أفغانستان ومكافحة الاتجار بالمخدرات. ومن جانبه، قال وزير خارجية أفغانستان بالنيابة إن السلطات في كابول قد تخلت عن الانتقام وأعلنت عفوا عاما عن خصومها السابقين والموظفين الذين أصبحوا الآن مندمجين في هياكل الحكم والوزارات في كابول. ويسمح بإجلاء الأشخاص الراغبين في مغادرة أفغانستان بالطريقة الاعتيادية.

كما أحرز التقدم نحو فتح مدارس وجامعات للإناث. وتعمل المرأة في قطاعي الصحة والتعليم، كما أن حقها في العمل في قطاعات أخرى معترف به. كما أكدت الحكومة المؤقتة من جديد جميع أشكال ضماناتها بأن أراضي أفغانستان لن تستخدم ضد أي بلد وأنها ستتخذ إجراءات فعالة ضد داعش وتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان. وقد التمست المساعدة في مكافحة خطر الاتجار بالمخدرات. كما دعت إلى إلغاء تجميد أصول أفغانستان. وسيكون ذلك أفضل تأكيد للتضامن.

وقد أسفرت عملية التعاون مع الحكومة المؤقتة في كابول عن إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف المجتمع الدولي وتوقعاته؛ وينبغي أن تستمر وتُكثف. ومن خلال المزيد من المشاركة والحوار، بدلا من الإكراه، سيتمكن المجتمع الدولي من تعزيز رغبته في حكومة شاملة واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، ومكافحة الإرهاب بفعالية. وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجتمع الدولي على مخاوفه، يجب أن يظل مستجيبا – وأن يلتزم جانب الواقعية – فيما يتعلق باحتياجات أفغانستان الإنسانية والاقتصادية وثقافتها وظروفها التاريخية.

وإنني أؤيد اقتراح الممثل الخاص وضع خريطة طريق نحو التطبيع في أفغانستان، خريطة تفضي في نهاية المطاف إلى قبول الحكومة الجديدة في الأمم المتحدة والاعتراف بها وتمثيلها على الصعيد الدولي. وتعتقد باكستان أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستظل تضطلع بدور مهم وحيوي في عملية التطبيع في أفغانستان. ونأمل أن تستجيب ولاية البعثة المتجددة للدور الذي ينبغي أن تؤديه في عملية التطبيع هذه.

وللأسف، هناك البعض في منطقتنا الذين ما زالوا، لأسباب وطنية ضيقة، يضطلعون بدور المفسد في أفغانستان. ولا يزالون ضالعين في مخططات لزعزعة استقرار أفغانستان. ويجب كشفهم وعزلهم.

وبعد ٤٠ عاما، هناك فرصة لتحقيق السلام في جميع أنحاء أفغانستان، وفرصة لاستئصال الإرهاب من هناك. ويجب ألا يضحى بهذه الفرصة على مذبح الأنانية أو الانتقام أو خيبة الأمل، ناهيك عن السماح بتخريبها من جانب أولئك الذين يرون مكاسب شخصية أو استراتيجية في استمرار النزاع والفوضى في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأود مرة أخرى أن أشكر السيدة كريم على مشاركتها في جلسة اليوم.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.